

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

١،٢ تمهيد

تناول الفصل الأول خلفية الدراسة، إضافة إلى مشكلة الدراسة، كذلك تطرق إلى أهداف الدراسة، وأسئلة الدراسة، وشرح متغيراتها، وفي الفصل الثاني سيتم التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، حيث سيتم أولاً شرح النظرية التي تبناها الباحث في هذه الدراسة، ثم بعد ذلك سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي لمغيرات الدراسة من خلال شرح الاستثمار الأجنبي المباشر بداية من تاريخ هذا النوع من الاستثمار، ثم التطرق إلى أشكاله، وأهم النظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات المتعددة الجنسيات، وأنماط الدخول للشركات المتعددة الجنسيات إلى سوق البلد المضيف، ثم العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر. بعد ذلك سيتطرق هذا الفصل إلى رأي الشريعة الإسلامية في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان.

كذلك سيستعرض هذا الفصل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الدراسات السابقة، وعلاقة كل متغير بالآخر. وبعد التطرق إلى الدراسات السابقة التي تبين علاقة العوامل الإدارية، والقانونية، والاقتصادية بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال رضا المستثمر، إضافة إلى أثر رضا المستثمر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطاع الباحث الوصول إلى الفجوة الأدبية التي بحثت علاقة المحددات الإدارية، والاقتصادية، والقانونية بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتأثير رضا المستثمر الأجنبي كمتغير وسيط على هذه العلاقة.

## ٢،٢ نظرية البحث

النظرية الانتقائية لجون ديننج (OLI) نظرية شاملة قامت على دمج مجموعة من النظريات، وهي نظرية مزايا الملكية، ونظرية الموقع، ونظرية التدويل، وقد نتج عنها وضع مقارنة شاملة تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر (صادق، ٢٠١٥). وسيتطرق هذا المبحث إلى شرح الإطار النظري لهذه النظرية، وعلاقتها بموضوع الدراسة.

### ١،٢،٢ الإطار النظري للنظرية الانتقائية (OLI)

تم عرض هذه النظرية من قبل الاقتصادي الإنجليزي ديننج في منتصف الخمسينات من القرن الماضي كرسالة دكتوراه هدفت إلى تفسير تدفق الاستثمارات الأجنبية الأمريكية إلى السوق البريطانية. بعد ذلك وتحديداً في العام ١٩٧٦ تم عرض هذه النظرية بشكل أكبر في مؤتمر دولي لتلاقي قبول عالمي منذ ذلك الوقت (نيفيس، ٢٠١٦).

قام ديننج من خلال هذه النظرية بوضع آلية توضح العوامل التي تبين دوافع الشركات المتعددة الجنسيات عند قيامها بالاستثمار الخارجي المباشر، حيث إن هذه الشركات يمكنها أن تصل إلى السوق الخارجي بطرق مختلفة مثل: التصدير ومنح التراخيص. وقد حددت النظرية الانتقائية أن قيام أي شركة بالاستثمار الخارجي المباشر يرجع إلى امتلاك هذه الشركة ثلاث مزايا رئيسية وهي: مزايا الملكية (O)، ومزايا الموقع (I)، ومزايا التدويل (I). بمعنى آخر فإن هذه النظرية تقوم على ثلاث ركائز مهمة، والتي تزعم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز عليها وهي: الملكية، والموقع، ومزايا التدويل. وقد أكد ديننج في العام ٢٠٠٩ أن هذه الثلاثة عوامل هي بمثابة كرسي له ثلاث أرجل لا يمكن له أن يقف دون الثلاثة قوائم وبشكل متوازن. كما أنه صنف الموقع على أنه من المزايا المتعلقة بالبلد المضيف، بينما صنف الملكية والتدويل على أنهما المحددات المتعلقة بالمستثمر الأجنبي (وليد، ٢٠١٩).

## ٢،٢،٢ دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للنظرية الانتقائية (OLI)

حاول ديننج معرفة دوافع الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طرح مجموعة

من الأسئلة وهي:

١- لماذا تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الخارجي؟

٢- أين يمكن أن يتركز نشاط هذه الشركات؟

٣- ما الذي يمكن الشركات المتعددة الجنسيات من تدويل نشاطاتها؟

وسعت هذه النظرية إلى فهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى طريقة اتخاذ قرار التدويل، وأسباب تفضيل الشركات الأجنبية الاستثمار الأجنبي المباشر بدل التصدير، أو منح التراخيص لشركات وطنية في البلد المضيف. وقد اعتبرت هذه النظرية أن الدافع الأول لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار الخارجي يرجع إلى امتلاك هذه الشركات قدرات مالية وإدارية، إضافة إلى امتلاكها لتكنولوجيا متطورة تمكنها من توسيع نشاطاتها التجارية في السوق العالمي، والدخول في أسواق جديدة. بعد ذلك اعتبرت هذه النظرية أن الدافع الثاني للاستثمار الأجنبي المباشر هو البيئة الاستثمارية في البلد المضيف، ومدى امتلاك البلد المضيف لعوامل جاذبة للمستثمر الأجنبي مثل: الموارد الطبيعية، والعمالة الماهرة، والاستقرار الاقتصادي والتشريعي والإداري. وأخيراً فإن الدافع الثالث للاستثمار الأجنبي وفقاً لنظرية ديننج هو قدرة الشركة الأجنبية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تقدم لها من البلد المضيف، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية والإدارية بالشكل الذي يمكنها من زيادة أرباحها، وتنمية نشاطاتها التجارية (نفيسة، ٢٠١٦).

## ٣،٢،٢ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للنظرية الانتقائية (OLI)

تقوم النظرية الانتقائية على أساس أن الشركات المتعددة الجنسيات لا تقدم على الاستثمار

الأجنبي المباشر إلا إذا توفرت لها كل المزايا الموضحة في الجدول (٢،٢)

الجدول ٢، ٢: نمط دخول الشركات إلى سوق البلد المضيف (نظرية جون ديننج)

المزايا والبدايل المختلفة	المزايا الاحتكارية (O)	مزايا الاستخدام الداخلي (I)	المزايا المكانية (L)
الاستثمار الأجنبي المباشر	نعم	نعم	نعم
التصدير	نعم	نعم	لا
التراخيص	نعم	لا	لا

المصدر (صادق، ٢٠١٥: ٤١)

يبين الجدول (٢،٢) أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر إذا توافر لديها المزايا الثلاث (المزايا الاحتكارية، مزايا الاستخدام الداخلي والمزايا المكانية). بينما يشير الجدول إلى أن عدم وجود المزايا المكانية (البلد المضيف) يحول نمط دخول الشركات الأجنبية إلى سوق البلد المضيف إلى طريقة التصدير المباشر، أو منح التراخيص. كما يوضح الجدول السابق أن عدم توفر مزايا الموقع مع وجود المزايا الاحتكارية، ومزايا الاستخدام الداخلي تلجأ الشركات الأجنبية إلى طريقة التصدير، أو فتح وكالات في سوق البلد المضيف، بينما في حالة امتلاك الشركات الأجنبية مزايا الاستخدام الداخلي فقط، فإن الطريقة الوحيدة لها هو منح شركات محلية في البلد المضيف التراخيص بناء على اتفاقات وعقود مع هذه الشركات الوطنية.

وبناء على ذلك، فإن مقارنة ديننج خلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحقق إلا عند قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع خارجية لها، وذلك عندما تمتلك هذه الشركات كل عوامل التدويل التي يبينها الجدول السابق وهي كالآتي:

أ- مزايا الملكية (O): تتألف مزايا الملكية من قسمين رئيسيين وهما:

١- المزايا الإستراتيجية وهي تتعلق بالخصائص التكنولوجية، والخصائص التنظيمية والإدارية، والخصائص

التكاملية التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات. وتمكن هذه الخصائص الشركات الأجنبية من النمو الصناعي والاقتصادي، وتحمل المخاطر إضافة إلى إبرام الصفقات، وتجاوز التحديات من خلال قدرتها على التكامل الرأسي والأفقي وفقاً لمقتضيات السوق والمنافسة الدولية (نفيسة، ٢٠١٦).

٢- المزايا الديناميكية: تهتم هذه الميزة بالنمو التنظيمي والصناعي في كل من الشركة المتعددة الجنسيات، والبلد المضيف، ويظهر ذلك من خلال قدرة الإدارة في الشركة على معرفة وتنمية مصادر تكون ذات قيمة مضافة للشركة، بينما تكون التنمية الاقتصادية في البلد المضيف من خلال حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى سوق البلد المضيف.

٣- مزايا التدويل (I) (استخدام المزايا الاحتكارية للشركة)

التدويل هو "رغبة الشركة في تصنيع منتجاتها أو خدماتها في الخارج بنفسها دون الاعتماد على عقود شراكة مع شركات محلية" (نفيسة، ٢٠١٦: ٩٧). وتفضل بعض الشركات المتعددة الجنسيات هذه الطريقة لاعتبارات مختلفة منها: تقليل تكاليف الإنتاج، ورقابة جيدة على خطوط الإنتاج الخارجية، وحماية براءات الاختراع، والوصول إلى الموارد الطبيعية في دول متعددة (وليد، ٢٠١٩).

٤- مزايا الموقع (L)

شكل الموقع أهمية كبيرة وفقاً لنظرية ديننج، حيث لا يمكن للشركات الأجنبية تدويل نشاطاتها إلى البلد المضيف، إذا لم تتوفر في هذا البلد عوامل محددة تجعل من مناخه الاستثماري جذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أجل معرفة هذه العوامل المتعلقة بالبلد المضيف التي تساهم في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى ذلك البلد قام ديننج بدراسة العلاقة بين كل من مزايا الملكية، ومزايا الاستخدام الداخلي، والموقع (OLI)، ونموذج (EPS) Environment Policy System.

ويتكون نموذج EPS من ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

أ) البيئة (E) وتتكون من مجموعة من العوامل مثل: الموارد الطبيعية للبلد المضيف، وحجم السوق، والاستقرار الاقتصادي، واستقرار سعر الصرف.

ب) السياسات العامة (P) متعلق بالاستقرار الإداري والتشريعي

ج) النظام (S) وهو متعلق بالجانب الاجتماعي والثقافي في البلد المضيف

ومن هنا تكمن أهمية هذه المقاربة في دراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف (كريمة، ٢٠١٦). وتصنف هذه النظرية العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين:

أ) عوامل الطرد (الدفع) وهي مجموعة من العوامل تؤثر سلباً على المناخ الاستثماري للبلد المضيف مما ينتج عن هذا التأثير السلبي عزوف المستثمرين الأجانب عن الدخول إلى سوق ذلك البلد مثل: ارتفاع تكاليف الإنتاج، والضرائب الكثيرة، وعدم الاستقرار في سعر الصرف، والتضخم، والفساد الإداري، والبيروقراطية، وغيرها (كريمة، ٢٠١٦).

ب- عوامل الجذب وهي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تساهم في جعل المناخ الاستثماري للبلد المضيف جذاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: حجم السوق، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والتقارب الثقافي والجغرافي بين البلد الأم للشركات الأجنبية والبلد المضيف (نفيسة، ٢٠١٥).

وعليه، فقد أولت هذه النظرية أهمية كبيرة لمزايا الدولة المضييفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأشارت إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والإدارية والقانونية التي تساهم بشكل فعال في معرفة مدى رضا المستثمر الأجنبي عن المناخ الاستثماري في البلد المضيف؛ مما يساعد على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سوق ذلك البلد. وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة (UNCTAD) تقريرها حول اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النظرية الانتقائية لجون ديننج، كما

اعتمدت دراسات أخرى هذه النظرية لدراسة العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: دراسة (جبر، ٢٠٠٥) حول العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي في الأردن، كذلك دراسة (نفيسة، ٢٠١٦) المتعلقة بتحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وإجمالاً يوضح الجدول الآتي ملخص لنظريات البحث، وأهم الدراسات التي استخدمت هذه النظريات في دراسة محددات الاستثمار الأجنبي.

اسم النظرية	هدف النظرية
هدف النظرية الانتقائية لجون ديننج (OLI)	هدفت إلى تفسير تدفق الاستثمارات الأجنبية الأمريكية إلى السوق البريطانية حاول ديننج معرفة دوافع الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي : أين يمكن أن يتركز نشاط هذه الشركات؟ العامل الرئيسي المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيف هو امتلاك هذه الدولة لمزايا متعددة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها
العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر	عوامل الطرد (الدفع) وهي مجموعة من العوامل تؤثر سلباً على المناخ الاستثماري للبلد المضيف مما ينتج عن هذا التأثير السلبي عزوف المستثمرين الأجانب عن الدخول إلى سوق ذلك البلد مثل: ارتفاع تكاليف الإنتاج، والضرائب الكثيرة، وعدم الاستقرار في سعر الصرف، والتضخم، والفساد الإداري والبيروقراطية، وغيرها (كريمة، ٢٠١٦)
دراسات استخدمت هذه النظرية	ب- عوامل الجذب وهي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تساهم في جعل المناخ الاستثماري للبلد المضيف جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: حجم السوق، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، والتقارب الثقافي والجغرافي بين البلد الأم للشركات الأجنبية، والبلد المضيف (نفيسة، ٢٠١٥)
نظرية الموقع	أ- عوامل متعلقة بالإنتاجية والجودة، وعوامل متعلقة باليد العاملة ب- سوق العمل ج- الموارد الطبيعية
هدفت إلى تحليل دور الموقع الجغرافي للدولة المضيف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	أ- دراسة (جبر، ٢٠٠٥) حول العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي في الأردن. ب- دراسة (نفيسة، ٢٠١٦) المتعلقة بتحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. ج- دراسة (بيري، ٢٠١٤) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر وتونس والمغرب. د- تقرير الأمم المتحدة بعنوان اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## ٣، ٢ الاستثمار الأجنبي المباشر

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ النصف الثاني من القرن الماضي في نمو اقتصادات الدول النامية. وقد شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي ارتفاعاً ملحوظاً في مقدار الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث طرأت على منظومة الاقتصاد العالمي تغيرات جوهرية أدت إلى هذا الارتفاع في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج حدود اقتصاداتها الوطنية. ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تغير هيكل الاقتصاد العالمي توجه الدول النامية إلى اقتصاد السوق، وتحرير نظام الاستثمار والتجارة، إضافة إلى ارتفاع مساهمة هذه الدول في منظومة الاقتصاد العالمي (النمروطي والعويسي، ٢٠١٦).

وساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التكامل العالمي، حيث إن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أدت إلى زيادة ربط كل من أسواق المال العالمية، أسواق العمل، ارتفاع الأجور، إضافة إلى زيادة الإنتاجية في رأس المال بالنسبة للدول التي تستضيف هذا النوع من الاستثمار. وقد نشأت شبكات عالمية مختلفة ذات روابط متعددة ساهمت في زيادة الحركة التجارية العالمية حيث إن الشركات المتعددة الجنسيات تبنت طرق واستراتيجيات دولية، وذلك حتى تستفيد من الوفرة الناتجة عن توزيع الأنشطة والتخصص (رحيمة وعبد الله، ٢٠١٨).

## ٤، ٢ تعريف الاستثمار

يطلق الاستثمار مجازاً على "أنواع المال المستفاد"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ (القرآن). الكهف ١٨: ٣٤)، فقد نسب الإمامان الطبري، والنيسابوري إلى بعض المفسرين أن المراد بالثمر في هذا المقام الأموال الكثيرة (تفسير الطبري: د.ت. ج ٢٤٥: ١٥ - ٢٤٦) والثامر: كل شيء خرج ثمره، وأرض ثمرة وثمراء: كثيرة الثمر، وثمر ماله: نماء وكثره، وأثمر الرجل وثمر - كنصر - كثر ماله.

وعرف كل من المختار وتويه (١٢٨:٢٠١٨) الاستثمار على أنه " هو أحد عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق فائض مالي من خلال استخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر". كما بينت كريمة (٢٠١٥: ١٦) أن الاستثمار هو "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وعن النقص المتوقع في قيمته الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات".

## ٥.٢ الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه " الاستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية، أو هو استثمار في محفظة الأوراق المالية، أو شراء أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو الأوراق المالية بصورة عامة الصادرة من الدول المستقطبة لرأس المال، أو هيئاتها العامة، أو الشركات التي تنشأ فيها، على ألا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق إدارة الشركة أو السيطرة عليها" (كريمة، ٢٠١٥: ٤٥). وبالنظر إلى تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يركز على العوائد المالية دون النظر إلى الجانب الإداري في المؤسسة التي يستثمر فيها مما يعني عدة فروق جوهرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن إجمالها في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحمل كل من الربح والخسارة من خلال المشاركة في إدارة المؤسسة، بينما الاستثمار غير المباشر يهدف إلى الربح فقط مع عدم تحمل مسؤولية الخسارة؛ لأنه لا يشارك في إدارة المؤسسة (إلهام، ٢٠١٥).

وقد عرف البسام (٣: ٢٠١٦) الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه "تملك المستثمر الأوراق المالية دون المشاركة في إدارة أو تنظيم المشروع". وهنا يظهر الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة داخل البلد المضيف؛ مما يمكنه من إدارة المؤسسة من خلال استثمار طويل الأجل، بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فيهدف إلى شراء سندات أو أسهم فقط، ويركز على الاستثمار قصير الأجل. أما من حيث أوجه التشابه، فكلا الاستثمارين يبحثان عن الربح، ويساهمان في تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة، وما ينتج عنه من نمو اقتصادي (Ahmed، ٢٠١٦).

## ٦، ٢ الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك تعريف كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يرى كل من الحبيب وشعوي (٢: ٢٠١٧) أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر وفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، ويكون الاستثمار أجنبياً حين يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠٪ من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة".

كما أن مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر أنه "توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين، وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر في بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة عليها من بلده الأصلي أو من بلد الإقامة، أيا كان هذا المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة" (منير وريم، ٢٠١٧، ٤).

أما تعريف المنظمة العالمية للتجارة للاستثمار الأجنبي المباشر فهو "الاستثمار الذي يحصل عندما

يقوم مستثمر في بلد ما (أم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر (مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل" (منير وريم، ٢٠١٧: ٤).

بينما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة من تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة بين المشروعات، وتأثير يسمح له بإدارة أعمال خارج بلده الأصلي" (صادق، ٢٠١٥: ٤).

وقد أوضح صندوق النقد الدولي في تعريفه للاستثمار الأجنبي المباشر "أنه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة ١٠ في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد، وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل، ورأس المال قصير الأجل" (منتدي الاستراتيجية الأردني، ٢٠١٨: ٤).

ويعرف الباحث إجرائياً الاستثمار الأجنبي المباشر أنه استثمار يؤدي إلى ملكية طرف خارجي لحصة لا تقل عن ١٠٪ من أسهم طرف خارج اقتصاد المستثمر ينتج عن هذه الحصة صفة قانونية للمستثمر الأجنبي تمكنه من الإدارة أو المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الشركة في البلد المضيف. ويتضح من خلال التعاريف المذكورة أن العامل المشترك بين معظم هذه التعاريف هو وجود ملكية للمستثمر الأجنبي لا تقل عن ١٠٪ في منشأة أخرى تابعة للدولة المستضيفة للاستثمار بحيث تمكن هذه الحصة المستثمر الأجنبي من اتخاذ القرار داخل المنشأة المستضيفة. ويطلق على المؤسسة أو الشركة المحلية بالوحدة التابعة.

وبناء على ما تم الإشارة إليه من تعاريف مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر يرى الباحث أن هذه

التعريف تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا تدفق رؤوس أموال أجنبية إلى اقتصاد البلد المضيف يصاحب هذا التدفق الهائل استثمار طويل الأجل يركز على الأصول الإنتاجية؛ وذلك نظرا لكون الشركات الأجنبية تشارك إدارياً في المشروعات التي تستثمر فيها. أيضا يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم عن طريق شركات كبرى متعددة الجنسيات التي بدورها تضخ مبالغ هائلة في اقتصاد البلد المضيف، وتتميز هذه الشركات بشبكة واسعة من الأسواق، وقدرات مالية وإدارية وتقنية كبيرة، وكل ذلك يساهم في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في الدول المضيفة بشكل يؤدي إلى تنمية اقتصادية فيها.

## ٧،٢ نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية منذ القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا (نفيسة، ٢٠١٦). وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاعات محددة كقطاعات المعادن، والزراعة، إضافة إلى قطاع الخدمات العامة. ومع مطلع القرن العشرين شهد العالم تطورا في البنية الأساسية صاحب ذلك التطور زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مختلف دول العالم، فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ١٥ مليار دولار خلال العام ١٩١٤، حيث تصدرت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا على الترتيب الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (كريمة، ٢٠١٥).

بعد ذلك وفي العام ١٩٣٨ وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقارب ٦٦ مليار دولار مع استمرار الشركات البريطانية في صدارة المستثمرين حول العالم. وتركزت معظم تلك الاستثمارات في قطاع التعدين، والزراعة والبنية الأساسية مع تدفقها إلى الدول النامية كدول آسيا وأمريكا اللاتينية. وبعد حقبة

الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات التحويلية. ومع بداية الخمسينات والستينات من القرن الماضي شهد الاستثمار العالمي تراجعاً حيث إن كثيراً من الدول النامية كانت متخوفة من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر كإضعاف الشركات المحلية، وهيمنة الشركات الأجنبية على اقتصادات الدول النامية؛ مما يساهم في تبعية اقتصادية وسياسية للدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أدى هذا التوجس إلى اتباع الدول النامية لإستراتيجية اقتصادية تتسم بسياسة الاقتصاد المغلق والموجه، والتركيز على الصناعات المحلية بالأخص الصناعات التحويلية، والتقليل من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية. وكان من آثار هذا التخوف انكماش تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية، واقتصرها على منح أو قروض أو هدايا (كريمة، ٢٠١٥).

وخلال فترة السبعينات شهد العالم تحسناً في أسعار السلع الأولية، وهذا التحسن كان على مستوى قطاع النفط والغاز (الصناعات الاستخراجية) إضافة إلى أن هذا الارتفاع أدى إلى وفرة مالية في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للسلع الأولية، حيث شكل رأس المال الفائض حافزاً مهماً لأصحابه؛ وذلك لاستثمار هذه الأموال على شكل استثمارات خارجية من خلال قروض قدمتها البنوك التجارية إلى الدول النامية مما أدى إلى زيادة اعتماد هذه الدول على القروض الخارجية، وأدى بشكل عكسي إلى تراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إليها (وليد، ٢٠١٩).

بعد ذلك في فترة الثمانينات خصوصاً النصف الأول منها، شهدت أسعار السلع الأولية هبوطاً ملحوظاً إضافة إلى كساد اقتصادي في الدول الصناعية مع ارتفاع في معدل الفائدة العالمي؛ مما أدى إلى أزمة ديون عالمية. كل ذلك شجع الدول النامية إلى انتهاج سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً، وذلك من خلال التخفيف من القيود التي كانت مفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة استثمارية

تنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبحلول النصف الثاني من فترة الثمانينات زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية مع تركيز هذه الاستثمارات في قطاع السلع المراد تصديرها (كريمة، ٢٠١٥).

أما في فترة التسعينات، فقد زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية حيث ساهمت عوامل مختلفة منها التكنولوجيا الحديثة في سهولة تحرك عوامل الإنتاج عبر الحدود؛ مما حدا بالشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق التكامل في الإنتاج الدولي، وخلق أسواق دولية تتجاوز الحدود المحلية، أضف إلى ذلك تنافس الدول النامية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري، وتحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها؛ مما ساهم بزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها (نورة، ٢٠١٦).

## ٨،٢ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أشكال مختلفة تعتمد بشكل أساسي على كل من المستثمر والبلد المضيف. ومن أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الآتي:

### ١،٨،٢ الاستثمار المشترك

وهو استثمار يقوم على الشراكة بين المستثمر الأجنبي، ومستثمر محلي داخل البلد المضيف على أن يتحدد حجم مشاركة كل طرف وفقا لنظام الدولة المستضيفة، حيث يحدد قانون الاستثمار في البلد المضيف نسبة الامتلاك المسموح بها للمستثمر الأجنبي، وتقوم بعض البلدان بتحديد النسبة العليا المسموح بها للمستثمر الأجنبي بما لا يزيد عن ٤٩% من إجمالي رأس مال المشروع، حيث تتخوف هذه الدول من تبعية مستقبلية للدول المصدرة لمثل هذه الاستثمارات (نورة، 2016).

وتقوم بعض الشركات المتعددة الجنسيات باتباع استراتيجيات بديلة عن تصدير السلع والخدمات بالطريقة المعتادة من خلال ما يسمى بمنح الامتيازات (Franchise)، والترخيص (Licening)، أو الشراكة (Join Venture) مع الشركات المحلية. وتعتمد الشركات الأجنبية على هذه الطرق كونها قد تساهم في تقليل الضرائب والمعوقات التي تواجهها أثناء عملية التصدير، حيث تقوم فكرة الامتياز على أساس منح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي المجال لاستخدام العلامة التجارية، أو الاسم التجاري لها لتسويق السلع والخدمات في البلد المضيف. بينما الترخيص هو إستراتيجية تتبعها الشركات الأجنبية لتسويق معارفها التقنية من خلال السماح لصاحب الترخيص باستخدام هذه التقنيات لفترة محددة، أو في صناعات معينة، وعادة ما تكون هذه التقنيات محمية بقانون براءة الاختراع (صادق، ٢٠١٥). إن كلا الاستراتيجيتين تشتمل على استعمال المعرفة المملوكة للشركة الأجنبية من قبل الطرف المحلي بعقد محدد، لكن الاختلاف الجوهرى بين الطريقتين يكمن في أن الامتياز يعطي الحق لصاحبه بإدارة العمل بشكل أكثر تنظيمًا واستقلالية (لامركزية)، كما أن صاحب الامتياز معني بتحمل مخاطر الخسارة، حيث إنه يساهم برأس مال كشرط للحصول على الامتياز من الشركة الأم، فهو معني بنجاح المشروع بدرجة أكبر من صاحب الترخيص، وفي المقابل يعرف الاستثمار المشترك على أنه "ذلك الاستثمار الذي يشارك فيه طرفان أحدهما محلي والآخر أجنبي، حيث تختلف نسبة المشاركة بحسب رضا الطرفين، أو القوانين المنظمة لتملك الأجنبي، والمشاركة لا تقتصر فقط على رأس المال بل تتعدى إلى الخبرة والإدارة" (نفيسة، ٢٠١٦: ١٤).

## ٢،٨،٢ الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

الاستثمار المملوك بالكامل هو من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون ملكية رأس المال

في المشروع المقام في البلد المضيف بالكامل للمستثمر الأجنبي، ويترتب على هذه الملكية مسؤولية إدارية، وتمويلية، وتسويقية على الشركة الأجنبية للمشروع. ويمكن للشركات الأجنبية الحصول على ملكية كاملة لمشروع ما في دولة خارج اقتصادها المحلي من خلال عدة طرق منها: إنشاء مشروع جديد (Greenfield)، وشراء شركة قائمة، أو مشروع قائم في البلد المضيف (إلهام، ٢٠١٦).

### ٣،٨،٢ مشروعات التجميع

يعتمد هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر على قيام اتفاق بين المستثمر الأجنبي، وبين طرف محلي في البلد المضيف سواء أكان حكومياً أم خاصاً على أن يقوم المستثمر الأجنبي بإعطاء الطرف المحلي جزءاً من قطع أو مكونات منتج ما، وذلك بهدف تجميعه لإنتاج المنتج النهائي، ويقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بكل المعرفة والخبرات المطلوبة لإنجاز هذا المنتج، وذلك مقابل عائد مادي متفق عليه بين الطرفين. ويمكن لهذا النوع من الاستثمار أن يأخذ شكل استثمار مشترك، أو حتى كامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي (نورة، ٢٠١٤).

### ٤،٨،٢ الاستثمار في المناطق الحرة

يسعى هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيع عمل الصناعات التصديرية؛ ولهذا تهدف الدول لإقامة مناطق حرة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر تتميز بقانون خاص، ولا ينطبق على هذه المناطق الحرة كل قوانين البلد المضيف حيث يمنح المستثمر الأجنبي حوافز استثنائية عديدة تمكن المستثمر الأجنبي من إدارة مشروعه بعيداً عن أنظمة وقوانين الدولة المضيفة، وما قد يصاحب هذه القوانين من تعقيدات إدارية ومالية (وليد، ٢٠١٩).

والمناطق الحرة تقع غالباً قرب الحدود البحرية أو البرية؛ مما يجعل لهذه المناطق ميزة تنافسية على غيرها من المناطق في البلد المضيف، كما أنها تتميز بالإعفاءات الضريبية والجمركية، إضافة إلى إعفاءات من الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمواد الأولية في التجارة الخارجية. وقد تزايد أعداد هذه المناطق في العالم بشكل مطرد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر حيث قفزت من ٧٩ منطقة حرة في العام ١٩٧٥ موزعة على ٢٥ دولة إلى ٣٠٠٠ منطقة حرة موزعة على ١١٦ بلد في العام ٢٠٠٢ (إلهام، ٢٠١٦).

#### ٥،٨،٢ الاستثمار في مشروعات البنية التحتية

يكون هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر على شكل عقد امتياز لمدة محددة غالباً ما تكون من ٢٠ إلى ٥٠ سنة في قطاع البنية الأساسية، ومن الأمثلة على هذا الاستثمار بناء المطارات، والموانئ، والطرق شريطة أن يرجع المشروع بعد نهاية مدة عقد الامتياز إلى الدولة المضيفة. وتعود أهمية الاستثمار في مشروعات البنية التحتية إلى كونه يعتبر رافداً مهماً للدولة المضيفة خاصة إذا كانت هذه الدولة لا تتوفر لديها الإمكانيات المالية للقيام بإنشاء مشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة، كما أن هذا الاستثمار يعود بالنفع أيضاً على المستثمر الأجنبي، حيث أن هذه المشاريع ذات جدوى اقتصادية؛ نظراً لأنها تعتمد على عقود طويلة الأجل خلال فترة الامتياز (نزاري، ٢٠٠٨).

#### ٩،٢ النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يوجد العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن إجمالاً تصنيف هذه النظريات إلى مجموعات حسب أهداف كل نظرية (نورة، ٢٠١٤). حيث تنقسم هذه النظريات إلى:

١ نظريات تعتمد على مبدأ كمال السوق (المنافسة الكاملة)، وتضم كل من (نظرية اختلاف معدل

العائد، ونظرية المحفظة، ونظرية المخرجات وحجم السوق)

٢ نظريات تعتمد على مبدأ عدم كمال السوق (نظرية المنظمات الصناعية، ونظرية التدويل، ونظرية

٣ الموقع، والنظرية الإكلينيكية، ونظرية دورة حياة المنتج، ونظرية رد الفعل على احتكار القلة).

٤ نظريات تعتمد على عناصر مختلفة ودوافع متعددة للاستثمار الأجنبي المباشر (نظرية التمويل

الداخلي، ونظرية منطقة العملة وأثر سعر الصرف، ونظرية التنوع مع حواجز أمام التدفقات الدولية لرأس المال، ونظرية كجما).

١،٩،٢ نظريات تعتمد على مبدأ كمال السوق (المنافسة الكاملة)

١،١،٩،٢ نظرية اختلاف معدل العائد

هذه النظرية مستمدة إلى حد ما من النظرية التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر التي تبين أن

الهدف الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو تعظيم الربح. شهدت هذه النظرية قبولاً كبيراً في فترة

الخمسينات من القرن الماضي؛ وذلك نظراً لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في أوروبا،

وأدى ذلك إلى زيادة أرباح الشركات الاستثمارية بشكل كبير جداً، قبل أن تنتكس هذه النظرية في فترة

الستينات عندما بدأت الاستثمارات الأجنبية تتوجه من أوروبا إلى الولايات المتحدة مع ارتفاع معدل

الربح للطرف الأوروبي (نورة، ٢٠١٤).

٢،١،٩،٢ نظرية المحفظة (توزيع المخاطر)

تعتبر هذه النظرية أن العامل الرئيسي الدافع للاستثمار الأجنبي المباشر هو الخطر. حيث برر

كوخين سنة ١٩٧٥ أن دوافع الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار الخارجي هو تقليل المخاطر من

خلال زيادة أرباحها من إنشاء الفروع الخارجية، وعدم الاعتماد على فرع واحد فقط. بمعنى أن هذه

النظرية تقوم على فكرة أن ينظر المستثمر إلى الربح مع عدم إغفال عامل الخطر. وقد اعتمدت هذه النظرية في العام ١٩٥٩ من الباحثين Markowitz and Tobin، وتشجع هذه النظرية الشركات الاستثمارية على تنويع محافظهم الاستثمارية؛ وذلك تجنبًا لخطر الخسارة الكبيرة. بالرغم من أن نظرية المحفظة تمكنت إلى حد ما من شرح أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل بين البلدان الصناعية، إضافة إلى أنها اعتمدت على عنصر المخاطر كعامل مهم لأي شركة استثمارية إلا أن هذه النظرية فشلت في معرفة أو شرح أسباب تفضيل بعض الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر عوضًا عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر (صبياد، ٢٠١٣).

### ٣،١،٩،٢ نظرية حجم السوق

تقوم فكرة هذه النظرية على وجود علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم السوق في البلد المضيف. بمعنى أن نمو حجم السوق في البلد المضيف يعني زيادة في وفورات الحجم لهذا السوق؛ مما يعد عاملاً مهمًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويقاس حجم السوق في البلد المضيف من خلال معدل مبيعات الشركات الأجنبية لمنتجاتها في ذلك السوق، أو من خلال الناتج الإجمالي المحلي للبلد المضيف مع اشتراط وجود المنافسة الكاملة في السوق (نورة، ٢٠١٤).

وبالرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الناتج المحلي للفرد والاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذه النظرية تعرضت لمجموعة من الانتقادات منها:

(أ)- لا تهدف بعض الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنشاء فروع خارجية لها، بل تقوم باعتماد طريقة التصدير إلى الأسواق الخارجية.

(ب)- الأرقام والإحصاءات التي تقيس دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي للفرد قد لا تكون دقيقة

خصوصاً أنها تعتمد على إدراج كثير من النفقات العسكرية، والصحية، والتعليمية في مقياس معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد.

## ٢،٩،٢ النظريات التي تعتمد على افتراض عدم كمال السوق

اتجهت العديد من النظريات إلى افتراض أن عدم كمال السوق يعد الدافع الرئيسي للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر Hymer من رواد هذه المدرسة حيث إنه في العام ١٩٦٠ كان أول من تبني فكرة أن هيكلية السوق إضافة إلى خصائص الشركات المتعددة الجنسيات هي العوامل الرئيسية التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قال Hymer: "في عالم تسوده المنافسة الكاملة للسلع والعوامل، فلن يكون هناك استثمار أجنبي مباشر في هذه الحالة يكون للشركات المحلية ميزة على الشركات الأجنبية وهذا لاستفادتها من قرب مجال عملياتها من مراكز اتخاذ القرار فيه. ولكي يزدهر الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون هناك عدم كمال أسواق في السلع والعوامل" (نورة، ٢٠١٤: ١١).

## ١،٢،٩،٢ نظرية المنظمات الصناعية

يعزى الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لنظرية المنظمات الصناعية إلى تخوف الشركات المتعددة الجنسيات من إستحواذ الشركات المنافسة لها داخلياً على الأسواق الخارجية مما يجعل لهذه الشركات ميزة تنافسية تمكنها من شغل حصتها في السوق وبناءً على ذلك فإن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة دفاعية تعزز من قدرتها للحفاظ على مكائنها السوقية. بالرغم من أن هذه النظرية وجدت قبولاً عند بعض منظري الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تعرضت لانتقادات عديدة، حيث إنهما لم توضح أسباب اختيار الشركات الأجنبية لدول ما. من هنا أتت نظرية الموقع التي سعت للإجابة عن هذا

التساؤل. أيضا نظرية المنظمات الصناعية لم توضح عدم اعتماد الشركات الأجنبية على التصدير بدل الإنتاج في الخارج، وهو ما قامت نظرية التدويل بشرحه لاحقاً (بيوض، ٢٠١٩).

### ٢،٢،٩،٢ نظرية التدويل

تعتمد هذه النظرية على عدم كمال أسواق السلع الوسيطة الذي يؤدي إلى هدر أوقات ثمينة للشركات الأجنبية، إضافة إلى تكاليف باهظة لهذا النقص في السلع الوسيطة. وقد تبنى هذه النظرية كل من Caisson and Buckley في العام ١٩٧٦. ومن أمثلة السلع الوسيطة غير المتوفرة للشركات الأجنبية العاملة في الأسواق الخارجية: عدم توفر الموظفين من ذوي الخبرة والمهارة العالية، وعدم توفر التسويق الجيد. وبناء على هذه النظرية، فإن الشركات الأجنبية تسعى لتدويل إنتاجها لسد الشرخ في الخدمات الوسيطة، إضافة إلى الحفاظ على ما توصلت إليه من جودة منتجاتها خلال عمليات البحث والتطوير لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، وبمعنى آخر أن الشركات الأجنبية تهدف إلى زيادة أرباحها من الخارج وذلك من خلال تقليل تكاليف المعاملات الوسيطة (نفيسة، ٢٠١٦).

### ٣،٢،٩،٢ نظرية الموقع

يعتبر رواد نظرية الموقع أن العامل الرئيسي المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفه هو امتلاك هذه الدولة لمزايا متعددة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ومن هذه المزايا: حجم السوق، ونظام سياسي يتمتع بالأمن والاستقرار، ويد عاملة رخيصة، إضافة إلى وجود تشريعات قانونية تحمي المستثمر الأجنبي عند حدوث أي منازعات قضائية. وعطفا على هذه الميزات، فإن الشركات التي تستثمر في الخارج تتنوع دوافعها الاستثمارية، فالشركات التي تبحث عن الأسواق ذات الحجم الكبير يكون هدفها الخارجي سوق كبير وسريع النمو، بينما الشركات الباحثة عن الموارد الطبيعية

تستثمر في البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية كبيرة، وهكذا يشكل الموقع أهمية وفقاً لأهداف الشركات، ونمط الاستثمار (صادق، ٢٠١٥).

وإجمالاً تعتبر نظرية الموقع أن هناك عوامل رئيسة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي كالآتي:

١- عوامل متعلقة بالإنتاجية والجودة، وعوامل متعلقة باليد العاملة

إن انخفاض تكلفة اليد العاملة في البلد المضيف مقارنة بالبلد الأم بالنسبة للشركات الأجنبية يعد عاملاً مهماً يدفعها للاستثمار الخارجي، حيث إن كثيراً من الشركات الأجنبية قامت بإنشاء فروع خارجية لها في دول مثل: الصين، والهند، وسريلانكا، وبنجلاديش نظراً لتوفر اليد العاملة الرخيصة هناك. وهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على التصدير من البلد المضيف إلى الأسواق الخارجية بما فيها سوق البلد الأم لهذه الشركات. والأمثلة على ذلك كثيرة منها الشركات التي تعمل في مجال المنسوجات والأحذية (نزاري، ٢٠٠٨).

أيضاً تعتبر هذه النظرية أن جودة اليد العاملة قد تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إن العنصر البشري الذي يتمتع بمستوى عالٍ من التعليم يكون أكثر قابلية لتعلم المهارات والتقنيات الحديثة المصاحبة للشركات الأجنبية؛ مما يسهل مهمة هذه الشركات الأجنبية في إيجاد الأيدي العاملة الماهرة ذات الكفاءة العالية للمحافظة على جودة منتجاتها، وبالرغم من زعم هذه النظرية أن اليد العاملة قليلة الأجر تعتبر عاملاً مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك بعض القطاعات التي لا ينطبق عليها هذا المبدأ كقطاع المصارف، وأنشطة البحث والتطوير التي تسعى الشركات العاملة في هذه المجالات إلى الاستثمار في البلدان المتقدمة التي تتمتع بمستوى عالٍ من الإنتاجية. وهذا تماماً قد

يفسر ذهاب كثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المتقدمة بالرغم من التكلفة العالية لليد العاملة في هذه البلدان (صادق، ٢٠١٥).

## ٢- سوق العمل

تعتبر نظرية الموقع أن الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في الأسواق التي لا يوجد فيها تكتلات نقابية للعمال، حيث إن النزاعات العمالية ترتبط بنوعية سوق العمل، فالسوق الذي يوجد فيه نقابات عمالية تكون النزاعات العمالية فيه كثيرة، وتمثل خطرًا على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ نظرًا لما يترتب على قرارات النقابات العمالية من أضرار مادية كبيرة عند قيامها مثلاً بإضراب عن العمل. أيضا تعتبر الشركات الأجنبية أن النقابات العمالية تمثل عشا غليظة مسيطرة على رقاب هذه الشركات، حيث يمكن لهذه النقابات العمالية المطالبة برفع الأجور بحسب ظروف العمل وفق ما تراه هذه النقابات لا ما تراه الشركات المستثمرة (نورة، ٢٠١٤).

## ٣- الموارد الطبيعية

يمثل الموقع عاملاً مهمًا في جذب الشركات الأجنبية خصوصًا الشركات الباحثة عن المواد الخام، فالدول التي تتمتع بوجود المواد الخام كالنفط والغاز تجذب إليها الشركات الأجنبية العاملة في مجال الطاقة، كذلك الدول التي يتوفر فيها المعادن المختلفة كالذهب والنحاس تستثمر فيها الشركات التي تتكون منتوجاتها الأولية من هذه المعادن، والسبب في ذلك أن توفر الموارد الطبيعية في البلدان المضيفة يساهم في تقليل تكلفة نقل هذه المواد الأولية من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم للشركة الأجنبية، حيث إن دولة مثل اليابان تستورد معظم المواد الأولية التي تستخدمها في صناعاتها من دول خارجية. إضافة إلى ذلك، فإن وجود الشركات الأجنبية في أسواق الدول المضيفة التي تتميز بموارد طبيعية كبيرة يساهم في زيادة اقتصادات الحجم لهذه الشركات الأجنبية (وليد، ٢٠١٩).

قام Dunning عام ١٩٧٦ بعرض ما يسمى بالنظرية الإكلينيكية، وتعد هذه النظرية من أبرز النظريات التي فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أكثرها قبولاً في العالم. وقد اعتمد Dunning على كل من الاقتصاد الكلي، والاقتصاد الجزئي في تفسير وتطوير مفاهيم كل من مزايا الموقع، ومزايا التدويل والملكية التي تفسر الإنتاج العالمي إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (Ahmed، ٢٠١٦).

وقد قام الباحث بطرح الأسئلة الآتية في نظريته سعياً منه لمقاربة شاملة وواقعية تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالتالي: "لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وأين سيتم القيام به؟ ومن حيث طريقة الدخول إلى السوق الخارجي: ما هي الإستراتيجية التي سيتبناها هذا الاستثمار؟ بمعنى آخر هل أن الاستثمار سيكون بغرض خدمة السوق الأجنبي في الدولة المضيفة؟ أم سيكون الإنتاج من أجل التصدير؟ (بيوض، ٢٠١٩).

وأشار (وليد، ٢٠١٩) إلى أن هذه التساؤلات أدت إلى محاولة معرفة أسباب قيام الشركات باتخاذ قرار التدويل، وأسباب تفضيل الشركات الأجنبية للاستثمار الأجنبي المباشر بدل نمط التصدير، أو منح الرخص للشركات المحلية. وعليه فقد بنى دننج تصوره على أساس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وظيفة تتكون من ثلاثة شروط، وهذه الشروط يجب مراعاتها من قبل الشركات الراغبة في الاستثمار الخارجي. وهذه الشروط وفقاً لدننج هي:

أ) امتلاك الشركة الأجنبية مميزات خاصة تمكنها من فرض نفسها في المنافسة الخارجية كامتلاك التكنولوجيا المتطورة، وامتلاكها القدرة على الوصول إلى الموارد المالية المطلوبة، وعناصر الإنتاج الضرورية لها حتى تتمكن هذه الشركة من احتلال مكانة كبيرة في السوق العالمي والداخلي.

ب) قدرة الشركة على الاستفادة القصوى من إمكاناتها الخاصة، وتوظيف هذه الإمكانيات في استغلال الموارد الطبيعية في البلد المضيف بالشكل الذي يعظم العائد الربحي لها، ويقلل من تكلفة الإنتاج لدى الشركة. مثل قيام الشركة بإنتاج السلع في الخارج، وزيادة نشاطها بدل الاعتماد على شركات أخرى في مثل هذه الأنشطة.

ج) استخدام الشركات الأجنبية لإمكاناتها وقدراتها بالشكل المطلوب يرتبط إلى حد ما بالموارد الطبيعية المتوفرة في البلد لمضيف.

#### الجدول ٢، ٣: المحددات المتعددة جون دننج للاستثمار الأجنبي المباشر

المزايا النوعية (O)	مزايا الدولة المضيف (L)	مزايا تتعلق بالتدويل (I)
اقتصادات الحجم	سعر ونوعية المدخلات	تخفيض التكلفة
المهارة والكفاءة الإدارية	تكاليف النقل والاتصالات	حماية براءات الاختراع
القدرة على ولوج الأسواق	الحوافز الممنوحة للاستثمارات	مراقبة الإنتاج واليد العاملة
القدرة على التميز في المنتجات	الحوافز الجمركية	

المصدر: (بيوض، ٢٠١٩)

ويعتبر دننج أن هذه المزايا المذكورة في جدول ٢، ٣ عوامل مهمة توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، وقد تختلف هذه المزايا بناء على نوع الأنشطة، والصناعات المختلفة، وبناء على البعد الجغرافي للدول والمناطق والشركات الأجنبية. وتشير هذه النظرية إلى أن طرق دخول الشركات الأجنبية إلى الأسواق الخارجية تنقسم إلى ثلاث طرق وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، والتصدير من البلد الأم إلى الأسواق الخارجية، أو منح الرخص للشركات المحلية (وليد، ٢٠١٩). وأكدت هذه النظرية أن نمط الدخول إلى الأسواق الخارجية يعتمد على إمكانيات الشركة الأجنبية، حيث قسم دننج الشركات الأجنبية وفق أنماط الدخول إلى:

١- الشركات التي تمتلك المزايا الأساسية الثلاثة الملكية، والموقع، والتدويل (OLI) وتكون قادرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- الشركات التي تمتلك ميزتين الملكية والتدويل (O)،(I) ويكون نمط دخولها عبر التصدير المباشر دون الحاجة إلى فتح فروع خارجية في البلد المضيف نظرًا لعدم امتلاكها لميزة الموقع.

٣- الشركات التي تمتلك ميزة الملكية فقط (O) يكون نمط دخولها عبر الترخيص للشركات المحلية في البلد المضيف نظرًا لكون الشركات المحلية لديها القدرة على استغلال مثل هذه الشركات لصالحها.

وعطفًا على ما تم ذكره حول النظرية الانتقائية، فإنه وفق لهذه النظرية لا يمكن لأي نظرية شرح أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منفرد. فعلى سبيل المثال متغيرات شرح الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى إحلال الواردات تختلف عن متغيرات شرح الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الموارد الطبيعية (صياغ، ٢٠١٣).

#### ٢،٩،٥ نظرية دورة حياة المنتج

قام الباحث Vernon عام ١٩٦٦ بمحاولة تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الأمريكية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تبنى هذا الباحث نظرية دورة حياة المنتج التي تعتمد التفسير الديناميكي لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث إن التفسير الديناميكي يقوم على أساس أن الفجوة التكنولوجية بين دول العالم ساهمت في نشأة التجارة الدولية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول. ويفترض فيرنون أن عامل الوقت كفيل بنقل الميزة النسبية لبعض الشركات داخل بلد ما إلى شركات أخرى في الأسواق العالمية؛ نظرًا لأن منتجات هذه الشركات تمر بما يطلق عليه دورة حياة المنتج (صاوغ، ٢٠١٥). وقد قسم فيرنون المراحل التي يمر بها أي منتج إلأربع مراحل وهي:

١- مرحلة الإنتاج: تتميز هذه المرحلة بإنتاج منتج جديد يلبي إحتياجات السوق المحلي في البلد الأم للشركات المتعددة الجنسيات. حيث تتميز هذه المرحلة بالتكلفة العالية، وبضرورة وجود المنتج بالقرب من الشركة المصنعة؛ ليتسنى لها القيام بالتعديلات المناسبة في الوقت المحدد. كذلك فإن مرحلة الإنتاج قد توفر السلعة بشكل يفوق حجم السوق المحلي.

٢- مرحلة التصدير: في هذه المرحلة تقوم الشركة المنتجة بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية نظرًا لزيادة الطلب على المنتج؛ مما يساهم في قيام الشركة المنتجة بتطوير أنشطتها، وزيادة جودة منتجاتها وذلك نظرًا لظهور منافسين كثر في الأسواق الخارجية والداخلية.

٣- مرحلة التصنيع: تتميز هذه المرحلة بظهور منتج جديد للسلعة بعضهم من الدول المستوردة لهذه السلعة. كل ذلك يدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى تدويل الإنتاج لهذه السلعة من خلال إنشاء فروع لها في الخارج، وإنتاج السلعة في البلدان التي كانت تستورد السلعة بدل من تصدير السلعة إلى تلك الأسواق. ويعود السبب في إنتاج السلعة في الخارج بدل التصدير هو أن وجود شركات محلية منافسة في البلدان المستوردة لهذه السلعة قد يشكل خطرًا على استيراد السلعة مستقبلاً نظرًا لقيام العديد من الدول باتباع سياسات حمائية للشركات المحلية من خلال فرض رسوم جمركية، وضرائب على السلع المستوردة من الخارج خصوصًا إذا كانت السلعة تنتج محليًا (نورة، ٢٠١٤). ومن هنا فإن الشركات الأجنبية تجد نفسها بين خيارين إنشاء فرع لها في البلد المضيف، والبقاء في المنافسة، وتجنب الرسوم الجمركية والضرائب على المستوردات، أو البقاء في البلد الأم وخسارة حصتها من السوق الخارجي لمصلحة منافسيها في الخارج.

٤- مرحلة انخفاض التصدير: في هذه المرحلة تنخفض مبيعات الشركة الأم نظرًا لوجود منافسين كثر في السوق العالمي، حيث تتوفر السلعة بشكل كبير، وتصبح مألوفة وغطية، وهذا يؤدي إلى انخفاض هامش الربح للشركات المنتجة للسلعة؛ مما يدفعها إلى البحث عن وسائل إنتاج أقل تكلفة مثل اليد

العامله الرخيصة حتى تبقى في المنافسة. كل هذا يؤدي وفق هذه النظرية إلى انهيار في مبيعات السلعة بالنسبة للشركة الأم المصدره للمنتج؛ مما يؤدي في النهاية إلى توقف الشركة الأم عن إنتاج السلعة، علما بأن بعض الشركات الأخرى يمكن أن تتأثر مبيعاتها من السلعة. وإجمالاً يمكن القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات تبدأ في الاستثمار الأجنبي المباشر عند وصول تكلفة إنتاج السلعة إلى مرحلة كبيرة، وهي تلك المرحلة التي تكون السلعة وصلت فيها إلى مرحلة النضوج. من هنا، فإن قيام هذه الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة دفاعية منها للقيام بحماية حصتها من السوق المحلي والعالمي في مقابل الشركات المنافسة لها. وهذه النظرية وضعها فيرنون في فترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك اليد الطولى في مجال البحث العلمي والتطوير. أما في وقتنا الحالي، فإن كثيراً من دول العالم أصبحت تمتلك التكنولوجيا الحديثة؛ مما يساهم في إنتاج الكثير من السلع خارج الولايات المتحدة، وهذا يعقد قدرة هذه النظرية على البقاء في العصر الحديث (وليد، ٢٠١٩).

#### ٦،٢،٩،٢ نظرية رد الفعل عن احتكار القلة

قامت هذه النظرية في العام ١٩٧٣ وقد قدمها Knickerbocker حيث تبنت هذه النظرية فكرتها على أساس أن الشركات الأجنبية تقوم بإنشاء فروع خارجية لها في زمن موحد. وترجع النظرية السبب في ذلك إلى أن هذه الشركات تقوم بالاستثمارات الخارجية كردة فعل حتى لا تتمكن الشركات المنافسة لها من امتلاك ميزات تنافسية في الأسواق الخارجية على حسابها. فقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار الخارجي هو شكل من أشكال الإستراتيجية الدفاعية التي تقوم بها هذه الشركات حتى تحافظ على حصتها من السوق الخارجي (نورة، ٢٠١٤).

## ٣،٩،٢ نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

### ١،٣،٩،٢ نظرية التمويل الداخلي

تقوم هذه النظرية على مبدأ الربط بين التدفقات المالية الداخلية للشركة الأجنبية في سوق البلد المضيف، والتوسع الاستثماري لهذه الشركات نتيجة توفر فائض نقدي لديها. بمعنى آخر إن الفروع الخارجية للشركات الأجنبية تستخدم السيولة النقدية التي تحصل عليها في توسعة نشاطاتها الاستثمارية في الخارج. وقد تبنى هذه النظرية كل من Wander and Bark عام ١٩٩٥، وقد لاقت هذه النظرية قبولاً في بعض الدول النامية؛ نظراً لضعف الأسواق المالية في هذه الدول، إضافة إلى العوائق التي تضعها أمام الشركات الأجنبية الراغبة في تحويل السيولة النقدية لها إلى البلد الأم. كما ذهب مجموعة من الباحثين إلى دعم هذه النظرية، وذلك أن الأرباح التي تحول من الدولة المضيفة إلى الدولة الأم للشركات الأجنبية تخضع لضرائب عالية مما يدفع الفروع الخارجية للشركات الاستثمارية إلى استغلال هذه الوفرة في توسيع أنشطتها التجارية (Ahmed, 2016).

### ٢،٣،٩،٢ نظرية سعر الصرف

قام Alibe سنة ١٩٧٠ وعام ١٩٧١ بطرح نظريته التي أطلق عليها نظرية منطقة العملة، أو سعر الصرف. وقد تبنى هذا الباحث هذه النظرية على أساس أن الشركات الأجنبية المنتمية للدول المتقدمة (عملة قوية) أكثر رغبة في الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات التي تنتمي للدول النامية (عملة ضعيفة). وهذا إجمالاً يعني أن التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر تتحول من الدول ذات العملة القوية إلى الدول ذات العملة الضعيفة. وهذه النظرية تؤكد على أن الشركات الأجنبية المنتمية للدول المتقدمة قادرة على تمويل مشاريعها في البلد المضيف أكثر من الشركات المحلية نظراً لسمعتها وقوتها المالية وهو ما يجعلها أكثر أمناً للتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي (Ahmed, 2016). وقد ذهب Caves

سنة ١٩٨٨ إلى أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، ويتضح ذلك من خلال عاملين مهمين وهما: أن تغير سعر الصرف في بلد ما يؤثر على جاذبية ذلك البلد للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يرجع إلى انعدام استقرار سعر الصرف في بلد ما يؤدي إلى تقلبات في التكاليف والإيرادات للشركات الأجنبية المستثمرة في ذلك البلد، وهذا بدوره يساهم في خفض جاذبية ذلك البلد للاستثمار الأجنبي المباشر (نورة، ٢٠١٤)، كذلك فإن Duney عام ١٩٧٣ أشار إلى أن هذه النظرية تقدم إضافة مهمة إلى نظرية المسطحات الصناعية من حيث إن البلد المضيف له تأثير على كل من الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية المنافسة لها. وفي نفس السياق قام كل من Steinand&Foot عام ١٩٩١ بشيء أكثر تفصيلاً حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانخفاض في سعر الصرف، وقد توصلوا إلى أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض العملة لدى البلد المضيف ويرجح الباحثان السبب في ذلك إلى أن توفر الأموال في البلد المضيف ترتبط بقوة العملة لهذه الدولة، بمعنى أن الحفاظ على قيمة عملة بلد ما يؤدي إلى الحفاظ على الأموال لدى السكان المقيمين داخل البلد، وبالمقابل زيادة الأموال لدى الأجانب، وهذا بدوره يؤدي إلى امتلاك هؤلاء الأجانب الأصول داخل البلد المضيف. من هنا لا بد من الإشارة إلى أن انخفاض العملة لبلد ما يساهم في تدفقات الأموال إلى ذلك البلد، وذلك نظرًا لأن الأصول داخل ذلك البلد تصبح أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي. أيضا تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات إلى إنشاء فروع لها في الدول التي تشهد قيمة العملة النقدية لها ارتفاعًا ملحوظًا؛ وذلك بهدف التخفيف من مخاطر التقلبات في سعر الصرف لهذه الدول. ويجدر الإشارة إلى أن التغيير في سعر الصرف قد يأخذ وقتًا طويلًا مما يجعل العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة غير آمنة محكومة بما يسمى معدل التضخم الذي يعتبر بدوره من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (Ahmed, 2016). وقام عديد من الباحثين بدراسة

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف في عدد من الدول المتقدمة والنامية، وقد توصلوا إلى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتقلبات في سعر الصرف، إلا أن هذه العلاقة مرتبطة إلى حد كبير باتجاه السلع المنتجة. فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستهدف إنتاج السلع وبيعها في السوق المحلي يعد بديلاً للتجارة، وهنا يكون ارتفاع سعر الصرف للبلد المضيف جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر بينما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف للتصدير يعتبر مكماً للتجارة، وهنا ارتفاع سعر الصرف في البلد المضيف يقلل الاستثمار الأجنبي المباشر؛ نظراً لانخفاض المقدرة التنافسية للسلع المنتجة في البلد المضيف، وقد قامت دراسات أخرى في كل من بريطانيا والصين، وتوصلت إلى أن ارتفاع سعر الصرف يساهم في زيادة التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين. وبالرغم من أن عددًا من الدراسات أثبتت وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، إلا أن هذه النظرية لم تتمكن من تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي لها نفس العملة كدول الاتحاد الأوروبي مثلاً (نورة، ٢٠١٤).

### ٢،٩،٣ نظرية كاجما (Kajima)

يعتبر كاجما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نقل رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا، إضافة إلى أساليب الإدارة الحديثة إلى البلد المضيف، وعليه فإن هذه النظرية تعد امتداداً للنظرية النيوكلاسيكية، وتقسم هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين: أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى التجارة (فائض من الطلب على الواردات فائض من المعروض من الصادرات) يعزز التجارة بين البلدين. ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر البديل عن التجارة: له تأثير عكسي على التجارة بين البلدين وإعادة هيكلة غير متوازنة بين البلدين. تعتبر هذه النظرية عامة جداً، وغير قادرة على شرح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستفيد من الحوافز التي تقدمها الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما

أما إعادة لنظرية دورة حياة المنتج من حيث احتواء نظرية دورة حياة المنتج لما تم طرحه في نظرية كاجما (وليد، ٢٠١٩).

## ٢، ٩، ٣، ٤ نظرية المنشأة (Transaction costs)

يرى مجموعة من الاقتصاديين أن مقترح كوس Coase والمتعلق بتكلفة التبادل في سنة ١٩٣٧ كان منهجاً مناهضاً للمدرسة التقليدية التي تتبع أسلوب التكيف التلقائي؛ حيث يعتقد كوس أن توزيع موارد المؤسسة لا يتحدد فقط من خلال ميكانيكية السعر، وإنما أيضا عن طريق المنظم الفعال القادر على إدارة موارد المنشأة بشكل أكثر فعالية وفق احتياجات المنشأة. وبناء على ذلك يمكن النظر إلى المؤسسة على شكل كيان مستقل، ويملك موارده الخاصة، غير أنها في ذات الوقت لا تستطيع الموازنة بين ما تملك من موارد، وبين اتجاه السوق، من هنا تأتي الحاجة الماسة إلى المنظم الملهم القادر على سد هذه الثغرة، والوصول بالمنشأة إلى الكفاءة التي تمكنها من الاستفادة من اتجاهات السوق، واستغلال مواردها بشكل يتناسب مع أهداف هذه المنشأة واحتياجاتها (Nyamekye, ٢٠١١). وإشارة إلى ما سبق، يمكن اختصار دوافع وأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً على نمط تكلفة التبادل بالمنظورين الآتين:

- ١- تقليل تكاليف التشغيل: يرى كوس أن المنظمة تحتاج إلى إدارة فعالة (المنظم) مع مساحة من الحرية تمكن هذا المنظم من توزيع موارد المنشأة بشكل فعال؛ مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف التشغيلية للمنشأة.
- ٢- تضائل العوائد الإدارية: يعتبر نمط تكلفة التبادل أن التناقض في العوائد الإدارية للمنشأة هو الذي يقود المنشأة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وترغم هذه القاعدة أن المؤسسة تتكبد تكاليف تنظيمية مرتفعة كلما ارتفعت التبادلات الإضافية في المنشأة، وعليه فإن على المؤسسة أن تقوم بزيادة التبادلات حتى تتساوى تكاليف التبادل الإضافية مع تكاليف التبادل في السوق المفتوح. فإذا تجاوزت تكلفة تبادل

المنشأة تكلفة التبادل في السوق المفتوح عندها يكون المنظم عاجزاً عن توزيع موارد المنشأة بالشكل المطلوب؛ ولهذا تبين طريقة تكلفة التبادل مبدأ تنظيم المنشأة من خلال وجود نقطة معينة تكون عندها أي نشاطات إضافية للمؤسسة غير مفيدة، وذلك نظراً للعوائد الإدارية المتناقصة (نورة، ٢٠١٤).

## ١٠،٢ أنماط دخول الاستثمار الأجنبي المباشر

مرت أنماط دخول المستثمر الأجنبي إلى سوق البلد المضيف بعدة مراحل وتطورات. فخلال فترة الستينات من القرن الماضي كانت النظريات التي تحاول تفسير نمط دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى سوق البلد المضيف تركز على أن هذه الشركات تعتمد على الصادرات من البلد الأم إلى البلد المضيف. وبعد ذلك شهدت فترة السبعينات نظرية التدويل وما أشارت إليه هذه النظرية من طرق مختلفة لدخول المستثمر الأجنبي إلى سوق البلد المضيف مثل التراخيص الممنوحة من الشركات المتعددة الجنسيات للشركات المحلية في البلد المضيف؛ لاستخدام بعض من منتجاتها، إضافة إلى الامتيازات التي تعطىها الشركات الأجنبية للشركات المحلية كاستخدام علاماتها التجارية وغير ذلك، حيث إن الشركات الأجنبية في بعض الأحيان تفضل هذه الطرق عن فتح أفرع جديدة لها في الأسواق الخارجية. ثم بعد ذلك ظهر شكل آخر من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يطلق الاستثمار الأجنبي عن طريق الاندماج، أو عن طريق استحواذ الشركات الأجنبية على شركات محلية قائمة في البلد المضيف (Ahmed، ٢٠١٦).

وإجمالاً يمكن القول: إن هناك أشكالاً مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على نمط دخول المستثمر الأجنبي إلى سوق البلد المضيف. فهناك شركات أجنبية تفضل التصدير المباشر من أسواقها المحلية إلى الأسواق الخارجية دون الحاجة إلى إنشاء فروع خارجية لها، بينما تفضل شركات أخرى النوع الثاني من طرق الدخول، وهو منح التراخيص والامتيازات لشركات محلية في البلد المضيف وفق تعاقبات

محدودة، أما النوع الثالث من أنماط دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف، فهو عن طريق إنشاء فروع جديدة للشركات الأجنبية في البلد المضيف (نزاري، ٢٠٠٨). وعليه يمكن تحليل كل نوع من أنماط دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف كالتالي:

#### ٢،١٠،١ التصدير بدلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ترجع الأدبيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر قيام الشركات بالتصدير في مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر أو العكس إلى عدة عوامل منها:
١. تضع بعض الدول عوائق وضرائب كبيرة في وجه الواردات إليها من الخارج؛ مما يجعل بعض الشركات تقوم بإنشاء فروع جديدة في البلد المضيف حتى تتجنب مثل هذه المعوقات.
  ٢. تسعى بعض الشركات إلى التقليل من تكاليف النقل والإنتاج.
  ٣. تقوم بعض الشركات بالاستثمار الخارجي كرد فعل على احتكار القلة، وهي استراتيجية دفاعية
  ٤. لهذه الشركات للحفاظ على حصتها في السوق الخارجي.
  ٥. قد تكون دورة حياة المنتج عاملاً مهماً يفسر سبب قيام بعض الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الخارجي في فترة معينة من مراحل حياة هذا المنتج.
  ٦. هناك شركات تسعى إلى المصادر الطبيعية، والموارد البشرية، وتكلفة اليد العاملة المنخفضة، وهذا قد يفسر قيامها بالاستثمار الأجنبي المباشر (كريمة، ٢٠١٥).

#### ٢،١٠،٢ الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الترخيص:

تفضل بعض الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا عن منح الترخيص

لشركات محلية في البلد المضيف لعدة أسباب منها:

١. البيئة السياسية المستقرة تعد حافزاً للشركات المتعددة الجنسيات؛ لإنشاء فروع جديدة لها في البلد المضيف بدلا من إعطاء التكنولوجيا التي تمتلكها للشركات المحلية.
٢. تفضل العديد من الشركات العالمية الاحتفاظ ببراءة الاختراع والتقنية الحديثة التي تمتلكها، وعدم منح تراخيص لأي شركة أخرى باستخدامها سواء أداخلياً أم خارجياً.
٣. تفضل الشركات المتعددة الجنسيات الدخول إلى الأسواق الخارجية، وتوسعة نشاطاتها التجارية.
٤. يعتبر العائد من التراخيص قليل جدا إذا ما قورن بالاستثمار الأجنبي المباشر (نورة، ٢٠١٤).

#### ٣،١٠،٢ منح التراخيص عوضاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر

- تفضل بعض الشركات المتعددة الجنسيات منح التراخيص للشركات المحلية في البلد المضيف على إنشاء فروع لها في البلد المضيف لاعتبارات كثيرة منها:
١. عدم الاستقرار في البلد المضيف يعتبر عاملاً خطراً للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يجعل من منح التراخيص للشركات المحلية الخيار الأكثر أمناً للشركات الأجنبية.
  ٢. الأسواق الصغيرة قد لا تتطلب إنشاء فروع جديدة للشركات الأجنبية فيها، وتكتفي في منح التراخيص للشركات المحلية في مثل هذه الأسواق في أغلب الأحيان (كريمة، ٢٠١٥).

#### ٤،١٠،٢ المشاريع المشتركة

- تقوم بعض الشركات بهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لمجموعة من العوامل وهي:
١. تقوم بعض البلدان المضيفة باتباع سياسات وأنظمة تجبر المستثمر الأجنبي على الدخول في شراكات تكاملية مع شركات محلية، وذلك سعياً من هذه الدول لتطوير شركاتها الوطنية.

٢. تمثل المشاريع المشتركة في بعض الأحيان فرصة كبيرة للشركات الأجنبية خاصة إذا كانت المشاريع المشتركة كبيرة جدا (نزاري، ٢٠٠٨).

## ١١،٢ العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر

أشارت دراسات متعددة إلى أن هناك محددات للاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للشركات الأجنبية من حيث الدوافع والأهداف، أو البلد المضيف. وقد أكد البسام (٢٠١٦) على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العوامل المتعلقة بالبلد المضيف والشركات الأجنبية. كذلك دراسة كريمة (٢٠١٥) أكدت أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لدولة ما دون أخرى راجع لعوامل الجذب والطرده المتعلقة بالبلد المضيف، إضافة إلى عوامل داخلية متعلقة بالشركة الأجنبية. ووفقاً لهذه الدراسات تنقسم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

١. العوامل المتعلقة بالبلد المضيف (عوامل جاذبة).

٢. العوامل المتعلقة بالبلد الأم وبالشركات المتعددة الجنسيات (عوامل طاردة).

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى هذه العوامل بشي من التفصيل:

## ١١،١،٢ العوامل المتعلقة بالبلد المضيف

نتيجة للدور المهم الذي يشكله الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثل في نقل التكنولوجيا للبلد المضيف، وإقامة المشاريع العملاقة، والتوظيف، والتنمية الاقتصادية، ورفع الأجور، وتنمية الخبرات الإدارية والتسويقية للبلد المضيف؛ فقد قامت دول عديدة بخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر الأجنبي وتطوير المناخ الاستثماري بما يتوافق مع تطورات الشركات العالمية، ومن أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للعوامل الاقتصادية، والعوامل الإدارية، والعوامل القانونية (كريمة، ٢٠١٤). ومن أبرز

الأمثلة على هذه العوامل وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر كل من السياسات الضريبية، السياسات التجارية، والسياسات الحكومية، والتكتلات الاقتصادية.

## ٢،١،١١،١ السياسات الضريبية

أشارت دراسة Jun عام ١٩٨٩ إلى وجود تأثير مباشر للسياسات الضريبية على الشركات متعددة الجنسيات من خلال ثلاثة منافذ وهي: أن الضريبة تؤثر على صافي العوائد الاستثمارية للشركات الأجنبية، إذا تم فرضها على دخل الشركة الأجنبية في بلدها الأم. ثانيا: تؤثر الضريبة على معدل الربح للشركات الأجنبية، فيحال فرضها في البلد المضيف. أخيرا تؤثر السياسات الضريبة على تكلفة رأس المال للاستثمار الأجنبي والمحلي (إهام، ٢٠١٣).

بينما في المقابل هناك نتائج عكسية توصلت إليها بعض الدراسات حول العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الضريبية منها دراسة Hertman سنة ١٩٨٥، حيث توصل هذا الباحث إلى أن الإعفاءات الضريبية ليست من العوامل المهمة التي قد تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك كون الضريبة تدخل في التكاليف التي لا يمكن لأي شركة ناجحة أن تتجاهلها من حساباتها عند اتخاذها لقرار الاستثمار الخارجي. كما أن دراسة أخرى قام بها كل من Groop and Kostial عام ٢٠٠١ أكدت أن البلدان المنطوية تحت مظلة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تزيد فيها الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ بالرغم من أن معدل الضريبة مرتفع في هذه البلدان إذا ما قورنت مع دول أخرى (نورة، ٢٠١٤).

## ٢،١،١١،٢ السياسات التجارية

تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى تخطي الحواجز الجمركية من خلال الاستثمار الأجنبي

المباشر، وذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الخارج خصوصًا الاستثمار الأجنبي المباشر البديل للتجارة الدولية. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذا المبدأ فإن الدول التي تتميز بانفتاح اقتصادي كبير سوف يؤدي هذا الانفتاح إلى تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها نظرًا لوجود خيار التصدير المباشر إلى أسواق هذه البلدان دون الحاجة إلى إنشاء فروع جديدة للشركات الأجنبية داخل هذه البلدان، وما يترتب على إنشائها من تبعات مالية وإدارية كبيرة. ومن الأمثلة على ذلك أن تشدد الولايات المتحدة الأمريكية في فرض جمارك مرتفعة على الواردات دفع بعض الشركات الأجنبية كشركة هوندا إلى إنشاء فروع لها في أمريكا بدل اتباع إستراتيجية التصدير المباشر إلى السوق الأمريكي (سلمان، ٢٠١٤).

كما أن التعقيدات والحواجز التجارية التي وضعتها بعض الدول أمام التجارة الدولية مثل: أسبانيا والمكسيك أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول. وبالمقابل أكدت دراسات أخرى أن هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر حيث قام كل من Liargovas and Skandalis عام ٢٠١٢ بدراسة عينة من ٣٦ دولة نامية، وتوصلا إلى أن الانفتاح التجاري يساهم بزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول التي تطبق سياسات الانفتاح التجاري بشكل أكبر. كما أن هناك دراسات أخرى أكدت أن ضعف أسواق الدول النامية يدفع الشركات المستثمرة في هذه الدول إلى استيراد بعض المدخلات الوسيطة التي لا تكون غالبًا متوفرة في أسواق البلدان المضيفة، وهذا لا شك يجعل الشركات الأجنبية تعيد النظر في مدى الانفتاح التجاري للبلد المضيف قبل أن تقوم بأي استثمارات أجنبية مباشرة في ذلك البلد (صادق، ٢٠١٥).

وفي دراسة أخرى قام بها Blonigen and Feensir عام ١٩٩٦ حول تأثير الإجراءات الحمائية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين كل من اليابان وأمريكا بينت هذه الدراسة أنه عند ارتفاع معدل الحماية تزيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين البلدين (نورة، ٢٠١٤). وعمومًا يمكن القول: إن

السياسات التجارية تعتبر من العوامل الاقتصادية المهمة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر على أن

الافتتاح الاقتصادي لأي بلد يتطلب ثلاثة شروط رئيسية:

١. وجود تعرفه جمركية أقل من ٤٠٪.

٢. لا يوجد تدخل حكومي.

٣. لا يوجد إحتكار حكومي عند استيراد السلع الأساسية.

### ٣،١،١١،٢ السياسات الحكومية

تنعكس السياسات الحكومية التي تتخذها الدول إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم

تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول. فالدول التي تنتهج أسلوب يشجع الشركات العالمية على

الاستثمار فيها تساهم بمزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها بينما الدول التي تضع عوائق كثيرة

أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ينعكس ذلك سلبيًا على حجم التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية

المباشرة إلى أسواقها (نفسه، ٢٠١٦). وتتألف الحوافز التي تتبناها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة من عدة أشكال منها: الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تقدمها الدول المضيفة لاستقطاب

الشركات المتعددة الجنسيات، وبالرغم من ذلك، فإن هذه السياسات والحوافز المالية قد لا تساهم في

استقطاب المشاريع الأجنبية طويلة الأمد بقدر ما تستقطب الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الفرص.

أيضا يندرج تحت الحوافز المالية المقدمة للشركات الأجنبية وعود من الدول المضيفة بالتمويل الداخلي

لمشاريع الشركات الأجنبية المستثمرة في هذه البلدان، إضافة إلى إعطاء تلك الدول الشركات الأجنبية

المستثمرة فيها بعض الإعانات والمنح (الصيعري، ٢٠١٦).

كذلك تقوم بعض الدول بتقديم ضمانات للشركات الأجنبية المستثمرة فيها فيما يتعلق بحقوق

الاحتكار داخل البلد المضيف وحمائتها من المنافسة عن طريق الواردات، إضافة إلى منحها عقود حكومية

تفضيلية. أيضاً تقوم بمنح الشركات الأجنبية تسهيلات إدارية وتهيئة البيئة التحتية المناسبة للاستثمار إضافة إلى الحرية في تحويل عوائدها المالية إلى الخارج. كما تتبع العديد من الدول سياسات مالية وإدارية مستقرة تساهم في طمأنة المستثمر الأجنبي؛ مما يعزز فرص زيادة استثماراتها الأجنبية، وتدفع رؤوس الأموال من الخارج إليها (كريمة، ٢٠١٥). وقد قامت عدة أبحاث بدراسة تأثير السياسات التي تتخذها الحكومة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها دراسة Banga ٢٠٠٣ وذلك من خلال عينة من ١٥ دولة من الدول النامية في منطقة شرق وجنوب آسيا بين العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠٠، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الحوافز المالية لا تشكل أي تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكلية، لكن وجدت هذه الدراسة أن القيود والعوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول تؤثر بشكل ملحوظ على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه البلدان (نورة، ٢٠١٤).

كما لاحظت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول المتقدمة تزيد عندما يتم تخفيف القيود عليها بينما الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية، فهو يزيد كلما كان هناك حوافز مالية كالإعفاءات الضريبية الجمركية. أيضاً هناك بعض المعاهدات الثنائية بين الدول تؤثر بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقات الثنائية. كما أن كثيراً من الدول تفضل الاستثمارات الأجنبية المشتركة بدل من الاستحواذ الكامل ولأجل الوصول إلى هذا الهدف، تفرض هذه الدول مجموعة من المعوقات على الاستحواذ الكامل بينما تقوم بتسهيل الاستثمارات الأجنبية المشتركة. وقد يكون السبب في ذلك سعي البلد المضيف إلى زيادة قدرات الشركات المحلية التكنولوجية والإدارية من خلال المشاريع المشتركة مع الشركات المتعددة الجنسيات، وبالرغم من ذلك، فإن هيكل السوق في البلد المضيف يعتبر العامل الحاسم في توجيه الشركات الأجنبية عند تحديد شكل الاستثمار الذي ترغب فيه في البلد المضيف (نفيسة، ٢٠١٦).

وفي نفس الإطار أكدت دراسة قام بها Brewer عام ١٩٩٣ ودراسة أخرى قام بها Globerman and Shapiro عام ٢٠٠٢ أن السياسات الحكومية تؤثر على عدم كمال السوق في البلد المضيف، وهذا بدوره يؤثر على حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول على أن هذا التأثير يختلف من قطاع لآخر في ذلك البلد (الصيعري، ٢٠١٤).

## ٢، ١١، ١، ٤ التكتلات الاقتصادية

تشير نظرية اقتصادات التكتل إلى أن الدول التي تكون قادرة على جذب مجموعة أو كتلة من المستثمرين سوف يساهم ذلك التكتل في تشجيع مستثمرين آخرين للاستثمار في نفس الدولة؛ وذلك نظراً لعدة اعتبارات منها على سبيل المثال ما تنقله الفروع الأجنبية في البلد المضيف عن المناخ الاستثماري في ذلك البلد. حيث إن الانطباع الجيد عن البيئة الاستثمارية في بلد ما قد يكون عاملاً محفزاً لشركات أخرى للاستثمار في ذلك البلد (نورة، ٢٠١٤). وقد أكدت دراسة Krngman عام ١٩٩١ هذه النظرية، حيث إنه وجد أن الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار على شكل تكتلات في أماكن محددة. والشواهد على ذلك أن كثيراً من الدول التي لجحت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت الوجهة المفضلة لكثير من الاستثمارات الجديدة، إذ تسعى الشركات الجديدة للاستفادة من خبرات ومعرفة الشركات الموجودة مسبقاً في سوق البلد المضيف، بل وتفضل الشركات الجديدة بناء فروع لها بالقرب من أماكن وجود الشركات المستثمرة التي سبقتها إلى سوق البلد المضيف، وذلك سعياً منها لتقليل التكلفة التشغيلية عند استقطاب المدخلات الوسيطة، وإيجاد اليد العاملة الماهرة، وتوفير الموردين والمستخدمين. وقد أكد Dunning عام ٢٠٠٠ أن الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات تساهم في خلق بيئة تنافسية من خلال التكتل الجغرافي في البلد المضيف، لكن الجدير بالذكر أن هناك تأثيراً سلبياً أيضاً لمثل هذه التكتلات الجغرافية للشركات الأجنبية؛ وذلك نظراً لما يصاحب هذه التكتلات

الصناعية من تلوث بيئي، وزيادة في التكاليف السكنية والحياتية للمجتمع المحيط بمثل هذه التكتلات (بو صبيح وجامع، ٢٠١٨).

وقام باحثون بدراسة أثر التكتلات الجغرافية في توجه مجموعة من الشركات اليابانية إلى الولايات المتحدة، وقد بينت نتائج هذه الدراسة التي قام بها كل من Swenson and Ries وشملت ٧٥١ مصنعاً يابانياً أن اختيار هذه المصانع للموقع الجغرافي في الولايات المتحدة كان بناءً على التكتل الجغرافي للشركات اليابانية الموجودة في الولايات المتحدة. كما أن دراسات أخرى قامت في أمريكا وأوروبا توصلت إلى نفس النتائج فيما يتعلق بتأثير التكتل الجغرافي للمستثمرين الأجانب في البلد المضيف على اختيار الشركات الأجنبية الجديدة للموقع الجغرافي عند عزمها الدخول إلى بلد ما (نورة، ٢٠١٤).

## ٢، ١١، ١، ٥ المؤسسات

تشير العديد من الأدبيات حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن البيئة المؤسسية داخل البلد المضيف تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن ضعف التشريعات القانونية في البلد المضيف قد يساهم في فقدان الشركات الأجنبية المستثمرة في ذلك البلد لكثير من أصولها المالية، كما أن ضعف الهيئة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتفشي الفساد الإداري في المؤسسات المعنية بالاستثمار الأجنبي يؤدي إلى عواقب وخيمة على الشركات المستثمرة، ويريد من التكاليف التشغيلية لهذه الشركات (باهر ومدركة، ٢٠١٦). ومما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية تأخذ في حساباتها اعتبارات كثيرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي في بلد ما. فهناك اعتبارات اقتصادية تم الإشارة إليها سابقاً، لكن هناك أيضاً اعتبارات غير اقتصادية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: الفساد الإداري، والرشى، والفساد القضائي، والتعقيد الإجرائي (وليد، ٢٠١٩). وقد أكدت دراسة قام

بما كل من Wu and Wei عام ٢٠٠١ على أن تقليل الفساد الإداري والتشريعات القانونية، وتقليل الإجراءات البيروقراطية يساهم في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وكانت هذه الدراسة شملت ١٠٣ دولة خلال الأعوام من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ وكان واضحاً من خلال هذه الدراسة أن الفساد الإداري المستشري في بعض هذه الدول أدى إلى ضعف في التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه إلى هذه الدول، إضافة إلى ضعف في الرقابة المحلية على التعاملات المالية الداخلية مما يؤدي إلى عجز في الموازنات المالية لبعض من هذه الدول. (نورة، ٢٠١٤).

وهناك دراسة أخرى قام بها كل من Knoshit and Campos عام ٢٠٠٣ حول دور المؤسسات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وشملت ٢٥ بلداً. وتؤكد نتائج هذه الدراسة أن كلاً من التشريعات القانونية والبيروقراطية يؤثران بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن ضعف هذين العاملين يؤثر بشكل عكسي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف؛ نظراً لما يترتب عليه من عدم رضا المستثمر عن المناخ الاستثماري في البلد المضيف، وخوف المستثمر من زيادة تكاليف الاستثمار في ذلك البلد؛ نظراً للتعقيد البيروقراطي للإجراءات الإدارية (وليد، ٢٠١٩)، وقد تلجأ بعض الدول إلى توقيع معاهدات استثمار ثنائية bits وتشتمل مثل هذه المعاهدات على اتفاقات ثنائية لتسهيل الإجراءات، وتسوية المنازعات بين الشركات الأجنبية والبلد المضيف دون الحاجة إلى الرجوع إلى القوانين والأنظمة التي قد تكون ضعيفة ومعقدة. وقد أثبتت دراسة قام بها كل من Neumayer and Spes عام ٢٠٠٥ أن مثل هذه الاتفاقات الثنائية تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدين الموقعين على المعاهدة، غير أنها لا تعد في كثير من الأوقات بديلاً عن النظام القضائي والمؤسسي في البلد المضيف. وفي المقابل تشير دراسات أخرى مثل دراسة Yakee عام ٢٠١٠ إلى أنه لا يوجد علاقة تأثير واضحة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقات الثنائية بين الدول (نورة، ٢٠١٤).

## ٢، ١١، ٢ العوامل المتعلقة بالدولة الأم والشركات الأجنبية (عوامل طاردة)

تسعى الدول المتقدمة إلى تشجيع شركاتها للاستثمار الخارجي، وذلك بهدف فتح أسواق جديدة لهذه الشركات؛ مما يساهم في زيادة أرباحها من خلال حصولها على جزء من الأسواق الدولية وما يتوافر فيها من مواد خام و سلع بأسعار جيدة. وإجمالاً يمكن القول: إن السياسات الاقتصادية للبلد الأم تساهم بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية من البلد الأم إلى الخارج. ومن أهم الدوافع التي تساهم في دفع الدول إلى تبني سياسة الاستثمار الخارجي عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد الأم (كريمة، ٢٠١٥). كذلك يدفع عجز السوق في البلد الأم الشركات المحلية في ذلك البلد إلى البحث عن أسواق خارجية كبيرة وذات مردود إيجابي يتناسب وأهداف تلك الشركات. كما أن العوائد الربحية للمشروع يعد من أهم الدوافع التي تجعل الشركات تفكر في التوسع في الأسواق الخارجية، حيث إن بعض الشركات الأجنبية تحاول السيطرة على جزء من السوق العالمي لضمان حصتها الدولية من تلك الأسواق. إضافة إلى ذلك، فإن توفر المواد الخام في بعض الأسواق الخارجية يمثل حافزاً مهماً للشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في البلدان المتقدمة؛ لإنشاء فروع لها في الخارج من أجل الحصول على المواد الخام واليد العاملة (تكاليف الإنتاج) بأسعار تنافسية (بو لرياح، ٢٠١٢). ومن العوامل المهمة التي تساهم في دفع الشركات الأجنبية للاستثمار الخارجي حجم الشركة، حيث إن كبر حجم الشركة وما تمتلكه من موارد مالية وإدارية وتكنولوجيا متطورة يدفعها للأسواق الخارجية من أجل زيادة عوائدها المالية، كما يعتبر تنويع المخاطر من العوامل الرئيسة المتعلقة بالشركات الأجنبية، والدافعة لها للاستثمار الخارجي، نظراً لأن اعتماد الشركات الكبرى على سوق واحدة قد يمثل خطراً كبيراً عليها في ظل وجود منافسة قوية جداً في السوق المفتوح. كذلك فإن طبيعة النشاط التجاري للشركة والعلاقة بين الدولة الأم والبلد المضيف تمثل عوامل مهمة في الاستثمار الخارجي (لطيفة، ٢٠١٨).

ترتبط الشركات الدولية ارتباطاً قوياً بتحسّن الاقتصاد العالمي والقوى المسيطرة، بالرغم من أن العالم بدأ يتعرف على بعض الأنواع من هذه الشركات خلال القرن الثامن عشر، والقرن التاسع عشر، غير أن الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية شهدت بلورة تعريف جديد للشركات المتعدّدت الجنسيات. وتعتبر هذه الشركات بمثابة العربة التي تجر خلفها الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول العالم المختلفة. وهناك تعارف مختلفة للشركات المتعدّدة الجنسيات، كما أن هناك أسماء أو مصطلحات متعدّدة لها. فبعض الأحيان تعرف بالشركات المتعدّدة الجنسيات (International Enterprises) والبعض يطلق عليها الشركات الدولية (Firms Transnational) أو الشركات العابرة للحدود القومية (Multinational Enterprise) MNE أو Corporations TNC's (بوخلوف وآخرين، ٢٠١٥). وقد عرف دنيج الشركة المتعدّدة الجنسيات على أنّها هي المنشأة التي تمتلك عوامل الإنتاج وتتحكم فيها، ويرى أن الشركة المتعدّدة الجنسيات هي التي تتحكم بوحدات الإنتاج في عدة بلدان، وتقوم بإدارتها من خلال إستراتيجية موحّدة، ويرى فينون أن المنشآت المتعدّدة الجنسيات هي التي تسيطر على مجموعة محدّدة من وحدات الإنتاج فيما لا يقل عن ست بلدان أجنبية بشرط زيادة مبيعاتها السنوية خارج البلد الأم على ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك تحت مظلة إستراتيجية موحّدة (نورة، ٢٠١٤). ويعرف مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية المنشآت المتعدّدة الجنسيات على أنّها الشركات المحدودة المسؤولية أو غير المحدودة المسؤولية التي تتكون من الشركة الأم، إضافة إلى فروعها الأجنبية. فالشركة الأم هي المسيطرة على الأصول التي تدخل في عملية الإنتاج في الخارج، بينما الفروع الأجنبية التي تمتلكها المنشأة الأم كلياً أو جزئياً فهي ذات مسؤولية محدّدة أو غير محدّدة، ومقرها في داخل البلد المضيف. وتتصف هذه المنشآت بالعديد من السمات التي تجعل منها مميزة عن الشركات الأخرى. وعلى سبيل المثال تتصف المنشآت المتعدّدة الجنسيات بأكبر حجمها وامتلاكها للتكنولوجيا الحديثة؛ نظراً لانتمائها إلى الدول

المقدمة اقتصادياً وصناعياً. كما أنها تتميز بزيادة معدل التنوع والتكامل فيها، والتحكم الإداري ، إضافة إلى امتلاكها لكثير من قنوات التسويق حول العالم. وتسعى المنشآت المتعددة الجنسيات للاستثمار في الأماكن التي تزيد فيها معدلات الفائدة مع تنوع وتبدل نشاطاتها ومواقع إنتاجها بما يتناسب والوصول إلى ذلك الهدف (بوخلوف وآخرين، ٢٠١٥).

وتستغل هذه المنشآت العديد من السمات التي تتميز بها ومن أهمها: التطور التكنولوجي والطرق الإدارية المتطورة، إضافة إلى قدرتها على الدخول إلى الأسواق الدولية نظراً لما تملكه من أدوات الدعاية والتسويق والإعلان. ولعل هذا من أسباب الاعتقاد بأن العامل الأساسي الذي تدور حوله النظرية الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في مجال المعرفة التي تملكها هذه الشركات؛ كون هذه المعرفة تعتبر ميزة نسبية لهذه الشركات في الأسواق الخارجية (نفيسة، ٢٠١٦). وتنقسم هذه الشركات إلى قسمين رئيسيين هما:

#### ١. الشركات المتكاملة أفقياً (Horizontal Integration)

وهي الشركات التي تسعى إلى إنتاج نفس النوع من المنتجات في جميع المشروعات الداخلية والخارجية دون النظر إلى الموقع الجغرافي للمشروع. وتزود هذه الشركات سوق البلد المضيف بأصول الإنتاج غير الملموسة. ويوجد هناك دوافع لا بد من توافرها مثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها: وجود ميزة الموقع، بمعنى توفر مزايا البلد المضيف مثل: المواد الخام، واليد العاملة الرخيصة تمكن الشركة من زيادة أرباحها من خلال إنتاج، أو تقديم الخدمة في البلد المضيف دون الحاجة إلى تصدير ذلك المنتج، أو الخدمة إلى سوق البلد المضيف وتساهم المنشآت المتعددة الجنسيات في ارتفاع عولمة الاقتصاد الدولي، حيث إنه في سنة ١٩٩٩ شكلت الشركات الأجنبية 26% من ناتج أمريكا المحلي، وما يقارب 63% من مجموع الصادرات الأمريكية، إضافة إلى 37% من مجموع الواردات الأمريكية، وحوالي 68%

من الإنفاق المتعلق بالأبحاث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، أضيف إلى ذلك أن حوالي نصف العاملين في قطاع الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية يعملون لدى الشركات المتعددة الجنسيات (نورة، ٢٠١٤).

## ٢. الشركات المتكاملة رأسياً (Vertical Integration):

وهي الشركات التي تكمل بعضها خلال مراحل الإنتاج سواء أكان الإنتاج الخلفي أم التكامل في سلسلة الإنتاج الأمامي، وتلجأ الشركات الأجنبية لهذا النوع من الاستثمار لعدة أسباب وهي كالآتي:

١- الأسباب التقنية: يتميز الجانب التقني لعملية الإنتاج بالجمود وصعوبة إعادة توزيع الموارد في فترة قصيرة، وذلك نظراً لثبات عملية الإنتاج، أو ما يطلق عليه التكاليف الثابتة، مما يقتضي إعادة النظر في القرارات المرتبطة بتلك الأقسام المتعلقة بعملية الإنتاج، ومن هنا يأتي أهمية التكامل الرأسي في إعادة توزيع موارد الشركة بشكل قصير نسبياً يمكن الشركات من الاستفادة من عامل الوقت بشكل جيد.

٢- أسباب قوة السوق: وترتبط أساساً بعيوب أسعار بعض المنتجات الوسيطة الناجمة عن مزاوله القوة الاحتكارية، إذ أنه من الممكن للمنشآت المتعددة الجنسيات تجنب هذه العيوب وذلك من خلال التكامل الرأسي بين السلع الوسيطة، وبين أنشطتها الإنتاجية.

٣- الأسباب الديناميكية: وترجع في الأصل إلى توزيع العمل، حيث إن ابتكار تقنية جديدة ينجم عنه تعديل توزيع العمل، وظهور مجموعة جديدة من السلع الوسيطة. (نفيسة، ٢٠١٦).

وعموماً أظهرت دراسات متعددة أن العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع إلى كل من البلد الأم والشركات الأجنبية، إضافة إلى البلد المضيف. وهذه العوامل تختلف بحسب أهداف ونشاطات الشركات والاتفاقيات بين الدول، لكن تشير الدراسات إلى أن العوامل المتعلقة بالبلد المضيف

تؤثر بشكل أكبر في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛ نظرًا لأن الشركات الأجنبية تبحث عن مناخ

استثماري صحي وآمن. ويشير الجدول (٢،٤) إلى أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر:

#### الجدول ٢، ٤: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر

عوامل الطرد	عوامل الجذب
الأهداف السياسية الاقتصادية للدولة الأم (فتح أسواق جديدة، الحصول على المواد الخام...)	الأداء الاقتصادي في الدولة المضيفة
الوضع الاقتصادي في الدولة الأم	مدى توفر الموارد في الدولة المضيفة
السعي لزيادة الأرباح بتخفيض تكاليف الإنتاج	الحوافز الضريبية
أهداف الشركات المتمثلة في النمو والتوسع والسيطرة على الأسواق العالمية.	إنخفاض تكلفة اليد العاملة المؤهلة
تنوع المخاطر	تطور البنية التحتية
	النظام التجاري
	مدى ملاءمة قوانين الاستثمار
	الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر
	الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد المضيف.

المصدر (كريمة، ٢٠١٥)

#### ١٢، ٢ الشريعة الإسلامية والاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع أهمية موقف الشرع الإسلامي من الاستثمار الأجنبي كونه مصدر التشريع في الدول

الإسلامية، حيث إن الإسلام لا يحلل إلى الطيب من الرزق، ويضع ضوابط شرعية تبين من خلالها

الحلال والحرام، لا سيما أن مصدر كثير من الاستثمارات الأجنبية شركات عالمية في معظمها تنتمي لدول

غير إسلامية، ولا تلتزم بالشرع الإسلامي في تعاملاتها ومنتجاتها. كما أن هذا النوع من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة قد يتطلب دخول أفراد تابعين لهذه الشركات غير مسلمين إلى الدول الإسلامية، أضف

إلى ذلك أن بعض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر كالاستثمار المشترك، يتطلب المشاركة بين شركات

أجنبية ومحلية في رأس المال. وإشارة إلى ما ذكر، فإنه يمكن مناقشة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الشريعة الإسلامية من خلال رأي الشرع الإسلامي في إقامة مثل هذه الاستثمارات في مناطق ورد فيها تحريم إقامة غير المسلمين فيها كالحجاز. إضافة إلى رأي الشارع الإسلامي في إقامة المشاريع المشتركة بين المسلمين وغير المسلمين. وأخيراً الضوابط الشرعية التي حددتها الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١. رأي الشارع الإسلامي في إقامة مثل هذه الاستثمارات في مناطق ورد فيها تحريم إقامة غير المسلمين كالحجاز.

أشار رشيد رضا في كتابه المنار إلى أنه: "يجوز للكافر أن يقيم في سائر بلاد المسلمين - التي ليست من جزيرة العرب - بعهد، وأمان، وذمة، فالمعاهد: هو الذي بينه وبين الحكومة عهد وميثاق ومعاهدة سلم لا حرب، والمستأمن: الحربي الذي يدخل بأمان كالرسل والوفود، والذمي: هو الذي يدفع الجزية للمسلمين" (رشيد رضا، ١٩٩٩: ١٠). كما أن أبو حامد الغزالي قال: "ويقرون في سائر البلاد إلا بالحجاز" (الغزالي، ١٨٩٩، ص ١٩٩)، أي غير المسلمين. وفي نفس السياق ذكر ابن الهمام في كتابه فتح القدير حول إقامة غير المسلمين في الدول الإسلامية: "أمصار المسلمين التي ليست من جزيرة العرب يمكنون من سكانها ولا خلاف في ذلك" (ابن الهمام، ١٨٩٨: ٣٧٩).

فالشريعة الإسلامية لم تحرم إقامة غير المسلم في بلاد المسلمين، باستثناء بعض الأماكن التي ورد فيها أدله من القرآن والسنة على منع دخولها لغير المسلمين على سبيل المثال، مكة المكرمة، وذلك مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ (القرآن. التوبة. ٩: ٢٨). وقد أجمع علماء التفسير أن المراد في هذه الآية الكريمة مكة المكرمة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى في تكملة الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ

شَاءَ ﴿﴾ أي خفتم من الفقر؛ نظراً لأن مكة كان يفد إليها كثير من الناس من مختلف البلدان؛ مما يساهم في تنشيط الحركة التجارية فيها، فمنع الشارع دخول غير المسلمين إليها يعني انقطاع كثير من الزائرين مما قد يتبادر إلى أذهان أهل مكة ضرر في معيشتهم، لكن الشارع الحكيم لم يغفل عن الجوانب المعيشية للناس فاستدرك قائلاً: ﴿﴾ فَسَوْفَ يُعْطِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴿﴾ (القرآن. التوبة. ٩: ٢٨). ومعلوم أن الجلب إنما يجلب للبلد، لا إلى المسجد نفسه. كما أن السنة النبوية أشارت إلى تحديد بعض الأماكن بالمنع على غيرها فيما يتعلق بإقامة غير المسلم فيها. فحديث عائشة رضي الله عنها حيث قالت: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان آخر عهده قوله "لا يترك بجزيرة العرب دينان". وقد روى الإمام مسلم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا أدع إلا مسلماً" (مسلم. د. ت. كتاب المساقاة. ج ٣ # ١١٨٧). وقد ذكر غير واحد من أهل العلم منهم الصنعاني في كتابه سبل السلام في هدي خير الأنام: أن هذا الحديث يدل على عدم جواز إقامة غير المسلم في الجزيرة العربية لعموم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يجتمع دينان في جزيرة العرب". وجزيرة العرب هنا يقصد بها الحجاز، المدينة النبوية ومكة المكرمة (الصنعاني. د. ت. ١٤٠٦). وقد ذهب ابن قدامة إلى ما أشار إليه الصنعاني حيث إستدل بأن المقصود بجزيرة العرب هي الحجاز، حيث إن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين لم يخرجوا اليهود وغيرهم من الكفار من اليمن، فدل ذلك أن المقصود بجزيرة العرب الحجاز، وهو مكة المكرمة والمدينة المنورة واليمامة وخيبر وفدك وما والاها (ابن قدامة. د. ت. ٣٦٢).

أيضاً أكد البهوتي أن المقصود بجزيرة العرب هو الحجاز في كتابه الإيرادات (ابن البهوتي. ١٩٤٦: ١٣٥). كما أكد الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح، في كتاب الجهاد، أن الذي يمنع منه غير المسلمين من جزيرة العرب هو الحجاز، قال: وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها،" (ابن

حجر.د.ت. ج ٦ # ١٧١). كم أن الإمام محمد بن إدريس الشافعي قال: "إن جزيرة العرب التي أخرج عمر منها اليهود والنصارى مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها، فأما اليمن، فليس من جزيرة العرب، أي ليس من الجزيرة المراد بالحديث؛ لأن عمر المنفذ للوصية النبوية لم يخرج اليهود منها، فبهذا خصوا لفظ الجزيرة بالحجاز، ومنه أرض خيبر، فإن عمر أجلاهم منها (رضا.١٩٤٧:٦٠).

وإشارة إلى ما تم ذكره أعلاه من آيات كريمة وأحاديث شريفة حول الأماكن التي منع فيها إقامة غير المسلمين، فإنه إجمالاً يمكن القول بأن غير المسلمين لا يمنعون من دخول الدول الإسلامية إلى ما ثبت عليه الدليل وهو الحجاز، وعدا ذلك فإن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الإسلامية لا حرج فيها وفق ما تقتضيه مصالح هذه الدول الإسلامية. ولكن تبقى هناك مسألة مهمة وهي رأي الشارع الإسلامي في حكم استثمار الشركات الأجنبية التي يمتلكها غير المسلمين في الحجاز تعتمد على القوى العاملة المسلمة لإدارة أعمالها هناك.

في هذا الإطار ذكر الدكتور يوسف عبد المقصود والدكتور نصر واصل أن هناك من أجاز للشركات المتعددة الجنسيات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الحجاز، وذلك بالاعتماد على يد عاملة مسلمة. (الحري.٢٠١٩:٥٥٤). لكن هناك آراء أخرى تشترط إن كان الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الأماكن التي تم منع دخول غير المسلمين إليها سيترتب عليه ملكية لهذا المستثمر للمشروع أو لجزء منه، فإن المسألة هنا فيها نظر، وقد أجمع العلماء على هذا الرأي، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وما حرم لبسه لم تحل صناعته، ولا يبيعه لمن يلبسه من أصل التحريم" (ابن تيمية.د.ت: ١٤٠٦). وقال أبي حامد الغزالي: "فأما عمل الملاهي والآلات التي يحرم استعمالها فعدم اجتثاث ذلك من قبيل ترك الظلم" (الغزالي.د.ت: ٨٣).

## ٢، ١٢، ١ رأي الشارع الإسلامي في إقامة المشاريع المشتركة بين المسلمين وغير المسلمين

ذهب جمهور العلماء أن شرط انعقاد الشركة لا يتطلب بالضرورة المساواة في الدين، فقد أجاز جمع من الفقهاء للمسلم مشاركة غير المسلم، وهذا عند الأحناف والحنابلة. وقد استثنى الأحناف شركة المفوضة من هذا الجواز، فمنعها كل من أبي حنيفة وابن الحسن رحمهما الله شرط التساوي في الدين، وأجازها أبو يوسف مع الكراهة (البقجي. ١٩٨٣: ٧٢). في المقابل رأي الشافعية كراهة مشاركة الكافر مطلقاً، وذلك احترازاً من الربا وبعداً عن الكافر؛ لأن ماله ليس طيب (الشريبي. ١٩٧٨: ٢٠١٣).

وقد استدل الفقهاء على جواز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية سواء الاستثمار المشترك، أو غيره من أشكال الاستثمار من خلال ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم عندما أعطى ليهود خيبر أرض زراعية ليستثمروها مستخدمين كل إمكاناتهم البشرية والمادية والفنية على أن يدفعوا للنبي صلى الله عليه وسلم نصف الثمار، فقد ورد في صحيح الإمام البخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: "أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها، ولهم شطر ما يخرج منها" (ابن حجر العسقلاني. د.ت: ١٣٥). فالحديث الصحيح يشير إلى جواز الاستثمار المشترك بين المسلم وغير المسلم دون كراهة؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك (البقجي. ١٩٨٣: ٧٢).

فالشريعة الإسلامية تقوم على مبدأ "جلب المصالح ودرء المفاسد"، ومصصلحة البلدان الإسلامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحب هذه الاستثمارات من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف، إضافة إلى ما تمتلكه الشركات العالمية من خبرات فنية وإدارية، وشبكات تسويقية وتكنولوجيا متطورة تساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية، والناظر إلى أحوال كثير من الدول الإسلامية في هذا الزمان يدرك حاجة هذه الدول إلى الخبرات والتقنيات الحديثة، إضافة

إلى التمويل الخارجي لكثير من المشاريع الحيوية التي لا يمكن لكثير من الدول القيام بها بشكل ذاتي؛ نظرا للعجز المالي والإداري التي تعاني منه. وحين كان سبب كراهة مشاركة غير المسلم في التعاملات المالية كالاستثمارات المشتركة الخوف من الربا، والوقوع في البيوع الحرام، فمن الممكن التحرز من هذا التخوف من خلال اتباع الضوابط الشرعية والأحكام الإسلامية عند التعامل مع الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في البلدان الإسلامية، وبهذا يسقط أسباب الكراهة، سواء أكان التحكم بيد المسلم أم بغير المسلم (البقجي، ١٩٨٣: ٧٢). أما الاحتجاج بأن أموال غير المسلمين ليست طيبة، فهذا لا يمثل داعياً لكراهة مشاركة غير المسلم في الاستثمارات الأجنبية المشتركة، فالله تعالى يقول: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾ (القرآن، المائدة: ٥٤). وهذا دليل في أن طعام غير المسلم حلال، مع أن هذا الطعام قد لا يكون تحصيله بالطرق الحلال، وقد أكدت السيرة النبوية أن الرسول صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة عند يهودي عندما أخذ منه طعاماً لبيته، والرسول صلى الله عليه وسلم طيب لا يأكل إلا طيباً (ابن قدامة، د.ت: ٥٢٩). وقد احتج جمهور العلماء على جواز أخذ الجزية من أموال غير المسلمين على الرغم مما فيها من حرام (ابن حجر، د.ت: ١٣٥).

وبالنظر إلى ما تم طرحه، فإن الشريعة الإسلامية لا تقف حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية بكل أشكالها سواء الاستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر على أن تتوافق مع مبادئ وأحكام هذا الدين العظيم الذي يأمر بالعمل، ويحث عليه، وينهى عن الكسل والتواكل والتخلف.

## ٢، ١٢، ٢ الضوابط الشرعية التي حددتها الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من الإسلام قد أجاز للدولة المسلمة هذا النوع من أشكال التنمية الاقتصادية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) وذلك من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية، والحث على التطور في جميع

المجالات، وتمويل مشاريعها التنموية، وسد احتياجاتها المادية والبشرية والفنية إلا أن هذه الإباحة قيدت بضوابط شرعية وأحكام إسلامية لا يجوز تعديها عند استقبال الدول الإسلامية مثل هذه الاستثمارات الأجنبية؛ وذلك من أجل الحفاظ على المصلحة الإسلامية والمجتمع المسلم. إضافة إلى أن هناك سلبيات متعددة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ إن هيمنة الشركات الأجنبية على المشاريع الكبرى والجانب الاقتصادي في دولة ما قد يترتب عليه تبعية اقتصادية، وهيمنة استعمارية لدول خارجية على الدول الإسلامية. من أجل ذلك كانت الضوابط الشرعية مهمة جدا للحفاظ على الدولة المسلمة بعيدًا عن أي تبعية دينية أو اقتصادية لأي كان، وتتلخص هذه الضوابط كالآتي:

• الحاجة الملحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إذ إن حاجة الصدر الأول من المسلمين كانت ملحة لتوفير الطعام، واستصلاح الأراضي الزراعية شكلت دافعًا مهمًا للدولة الإسلامية في ذلك الزمان للاستعانة بخبرات غير المسلمين (اليهود) في استصلاح الأراضي الزراعية، إضافة إلى الاستعانة بالأموال الأجنبية نظرًا لانشغال الدولة الإسلامية بالجهاد، ودرء أعداء الإسلام المتربصين به في الشام والعراق واليمن (عامر. ١٩٩٩: ١٣٥). وذكر أبو عبيد في كتابه الأموال: "فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضها، ومن على رجالها، وتركهم عمالاً في الأرض، معاملة على الشطر، لحاجة المسلمين كانت إليهم" (أبو عبيد. ١٩٨٨: ١٢٢).

وفي موضع مختلف ذكر أبو عبيد: "لم يكن له - أي للرسول صلى الله عليه وسلم - من العمال ما يكفون عمل الأرض فدفعها صلى الله عليه وسلم إلى اليهود يعملونها، على نصف ما خرج منها، فلم تزل على ذلك حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحياة أبي بكر، حتى كان عمر، فكثرت العمال في أيدي المسلمين، وقفوا على عمل الأرض، فأجلى عمر اليهود إلى الشام "حين استغنى الناس عنهم، وقال: "لا يجتمع في جزيرة العرب دينان" (أبو عبيد. ١٩٨٨: ٦٥). كما ذكر أبو داود عن بشير بن يسار

قوله: "فلما صارت الأموال بيد النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين لم يكن لهم عمال يكفونهم عملها، فدعا رسول الله عليه الصلاة والسلام اليهود فعاملهم" (أبو داود. د. ت. ج: 3: 109) ومن هنا فإن شرعية الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بوجود الحاجة الماسة إليها في الدول الإسلامية.

- ألا ينتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبعية الدول المضيفة للدولة التي تنتمي لها الشركات الأجنبية.

يحث الدين الإسلامي الدولة المسلمة أن تكون ذات سيادة مستقلة لا يملى عليها ما تفعله، بل هي من يجب أن تقود العالم في كل النواحي الاقتصادية والسياسية والفنية، بل إن الدين الإسلامي يحرم على الدولة المسلمة التبعية لغير المسلم، أو التذلل لهم فالله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَحْنُوا وَلَا يَحْنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (القرآن. آل عمران 3: 139). وعليه فإن أي استثمارات أجنبية مباشرة في الدول الإسلامية يجب ألا يترتب عليها تبعية اقتصادية أو سياسية، أو أي شكل من أشكال الهيمنة الاستعمارية للدول غير المسلمة على الدول الإسلامية (الناقلي، 1990: 229). لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (القرآن. النساء 4: 147). وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الإسلام يعلو ولا يعلى". وبالرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وتحافت الكثير من البلدان حول العالم لاسيما النامية منها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يترتب عليها من تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية، وتمويل المشاريع التنموية، ونقل للتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية في البلد المضيف إلا أن استقلال الدولة المسلمة، وسيادة الشريعة الإسلامية وأحكامها ومبادئها في دار الإسلام أهم كثيراً من الجوانب المادية، والمترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إن عزة ورفعة الدول الإسلامية باحتفاظها بمبادئ هذا الدين العظيم، وتتبعها لنهجه وأحكامه التي كانت الدولة الإسلامية في فترة من الفترات منارةً للعلم والتطور والإنسانية في ظل راية هذا الدين العظيم. وحيث إن الفقهاء يقولون: "درء المفسد مقدم على جلب

المصالح، وأن الضرر الأخف يتحمل لدفع الضرر الأعم" (السيوطي. ١٩٨٣: ٨٧-٨٨). فتبعية الدولة المسلمة للدول الأجنبية غير المسلمة يترتب عليها مفساد كبيرة تقدم على المصلحة من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع هذه الدول الكافرة (عامر. ١٩٩٩: ١٣٦).

• ضرورة احتفاظ الدول الإسلامية بشروط خاصة، وامتنيازات استثنائية:

ذلك أن العقد المبرم بين الرسول صلى الله عليه وسلم واليهود عندما أعطاهم أرض خيبر لزراعتها جعل الرسول صلى الله عليه وسلم زمام الأمر في يد المسلمين، ووضع شرط استثنائي يستطيع المسلمون من خلاله إنهاء هذا الاتفاق متى شاؤوا أو متى رأوا أن لا مصلحة للمسلمين من وراء هذا الاتفاق. بمعنى آخر أن موافقة الشريك الأجنبي لم تكن شرطاً أساسياً لإنهاء العقد، وهذا يظهر في قوله صلى الله عليه وسلم: "أفركم فيها على ذلك ما شئنا" (أبو داود. د. ت: ١٥٧). كما ذكر أبو داود عن عبد الله بن عمر أن عمر رضي الله عنه قال: "أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عامل يهود خيبر على أن نخرجهم إذا شئنا، فمن كان له مال فليلحق به، فإني مخرج يهود، فأخرجهم".

وعليه، فإن من الواجب على الدولة المسلمة أن تشرف بشكل مباشر على أي استثمارات أجنبية على أراضيها، وأن تكون هذه الاستثمارات عن طريق المشاركة لا التملك الخالص للدول غير المسلمة للمشاريع الاستثمارية، كما تكون نسبة مشاركتها لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال حتى تكون لها اليد الطولى في اتخاذ القرار داخل الشركة الاستثمارية، حتى تكون هناك استقلالية كاملة للدولة المسلمة بعيداً عن أي إملاءات أو هيمنة خارجية (يسري. ١٩٨٦: ٢٢٩).

٣، ١٢، ٢ امتثال الاستثمار الأجنبي المباشر لأساس الالتزام بالسلع والخدمات الجائزة شرعاً

مما لا شك فيه أن الدافع الرئيسي لقيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمارات الخارجية هو البحث عن موارد طبيعية وبشرية وأسواق كبيرة لمضاعفة أرباحها المالية. وحيث إن كثيراً من هذه الشركات

يملكها أفراد غير مسلمين، فمن المسلم به أن مثل هؤلاء الكفار لا يعينهم الحلال والحرام بقدر ما يهمهم المال. وعليه فإن الشركات الأجنبية ستتجاهل أي مبادئ أو قيم إسلامية، أو دينية أو أخلاقية من أجل الحصول على المال، بل تسارع إلى التركيز على العرض والطلب في السوق، فمثلاً هناك شركات أجنبية كبرى في مجال الكازينوهات والخمر والقمار وغير ذلك مما يتعارض مع مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف والشريعة الإسلامية السمحاء. ومتى وجدت مثل هذه الشركات سوقاً مناسباً لبضاعتهما، فلن تتردد في إنشاء الكازينوهات ومحلات الخمر ومراكز القمار، وتقوم بتسخير كل إمكاناتها البشرية والفنية ومواردها المالية من أجل إنشاء مثل هذه الأعمال التي تتنافى مع فطرة الإنسان، فضلاً على أن يقبلها دين. وهكذا فإن المستثمر الأجنبي غير المسلم لا ينظر إلى مصدر المال حلالاً كان أو حراماً، فهو لا يميز بين أن ينشأ مصنع للمياه أو آخر للخمر أو مزرعة للدواجن وأخرى للخنازير خصوصاً في ظل اقتصاد رأسمالي وضعي لا ينظر إلا إلى ما يسمى العرض والطلب في السوق (الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. ١٩٨١:١٩٥:٤٢٠).

ومن هنا فإنه من الواضح الجلي أنه بعد أن صار الثمن السوقي هو المحرك الرئيسي لمعظم النشاطات الاستثمارية، فإن هدف الشركات الأجنبية التي يملكها غير المسلمين هو تحقيق ذلك الثمن الربحي دون النظر إلى الأضرار الأخلاقية التي قد تصيب الآخرين نتيجة بعض النشاطات المحرمة شرعاً التي تمارسها هذه الشركات، وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن الاقتصاد الإسلامي يحرم الربح، أو ينكر جهاز الثمن، وإنما يحرم استخدام الطرق غير المشروعة لتحقيق الربح، كما ينكر الاقتصاد الإسلامي إنتاج الخدمات والسلع التي يترتب عليها ضرر على المجتمع والفرد، وذلك نظراً لأن مسألة الاستثمار في الإسلام مقيدة بالأحكام والمبادئ الشرعية، ولا يجوز لأي كان تجاوزها وهي قاعدة الحلال والحرام (شوقي. ١٩٨٣:٩٤). وهذه القاعدة الإسلامية تسد كل منافذ الشهوات والشبهات، وكل أنواع السلوك

غير المستقيم، والذي قد يؤدي إلى تبديد جزءاً مهماً من طاقات المجتمع المسلم وموارده المالية والبشرية (الحجار. ١٩٨٣: ٦٩). كما أن قاعدة الحلال والحرام توجه السلوك الاقتصادي للمجتمع المسلم مع ما يتوافق مع مبادئ هذا الدين الحنيف، ويحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي للمجتمع المسلم، وهذا يتضح جلياً في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً، ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾ (القرآن. البقرة ٢: ١٦٨). وقوله تعالى: ﴿كلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً، واتقوا الله الذي أنتم به تؤمنون﴾ (القرآن. المائدة ٥: ٨٨). وقوله تعالى: ﴿فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً، واشكروا نعمة الله عليكم﴾ (القرآن. النحل ١٦: ١١٤). وبناء على ما ذكر يتوجب على الدول الإسلامية أن تقبل ما هو طيب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية كاستثمارات في مجال النفط، والغاز والصناعات التحويلية والزراعية، وكل ما هو طيب، ولا يجوز أن توجه هذه الاستثمارات الأجنبية إلى ما لا يعود بالنفع على الدول الإسلامية، وما يتعارض مع مبادئ الإسلام كالحمور والقمار والتماثيل وغيرها من الأشكال التي لا جدوى منها، أو أي شكل من أشكال الضياع الاقتصادي والأخلاقي التي لا تساهم في زيادة الإنتاج في اقتصادات الدول الإسلامية (عامر. ١٩٩٩: ٢٨٩).

## ١٣،٢ الدراسات السابقة

منذ ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت معه الكثير من الدراسات التي حاولت معرفة العوامل الرئيسة التي تساهم في جذب أو دفع الاستثمارات الأجنبية. وفيما يلي سيعرض الباحث مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة:

دراسة (بن دويش وبوطلاعة، ٢٠١٧) حول "دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٩٦-٢٠١٥)" هدف الباحثان إلى قياس أثر الحوكمة والمناخ المؤسسي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وذلك خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٥، واعتمدت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، بينما مثل كل من الاستقرار السياسي، والحوكمة، وحقوق الملكية، والأطر التنظيمية، والحرية الاقتصادية، ومكافحة الفساد والبيئة المؤسسية كمتغيرات مستقلة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن كثيراً من هذه المؤشرات ذات دلالة إحصائية، حيث توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الحرية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وحقوق الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تشير الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الأطر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يتعلق بمؤشر الفساد، فقد بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين هذا المؤشر وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. وكشفت دراسة (عبدالقدير، ٢٠١٤) بعنوان "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" والتي سعى الباحث من خلالها إلى دراسة المحددات الاقتصادية والمؤسسية في الجزائر، وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقام الباحث باتباع اختبار التكامل المشترك، وذلك باستعمال أسلوب اختبار الحدود الاقتصادية الكلية، حيث إتضح أن هناك تأثيراً لبعض المتغيرات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر إلا أن هذا التأثير محدود، بينما في المقابل كان هناك تأثير معنوي بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المتعلقة بالبيروقراطية، ودرجة الفساد، وملف الاستثمار.

كذلك أجرى (إسماعيل، ٢٠١٦) دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وأثره على الناتج القومي في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاستثمار

الأجنبي المباشر في زيادة ناتج السودان الإجمالي القومي. استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشكلت المتغيرات المستقلة كلاً من عدد السكان، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي بينما كان الناتج المحلي القومي الإجمالي هو المتغير التابع. وكانت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج القومي الإجمالي في السودان. كذلك بينت الدراسة تركيز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات البترول وقطاع التعدين، إضافة إلى القطاع الخدمي مع أن السودان من الدول التي تشكل الزراعة فيها وارداً مهماً من موارد الدخل، وتغطي الأراضي الزراعية مساحة شاسعة من السودان، إلا أن قطاع الزراعة يتذلل باقي القطاعات من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة الحفاظ على الاستقرار في سعر الصرف، والتحكم بالتضخم، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال إزالة كل العقبات التي تواجه المستثمرين في القطاع الزراعي كملكية الأراضي والضرائب.

وباستخدام نماذج الانحدار الخطي وتطبيق برمجية Eviews أظهرت نتائج دراسة قام بها (خروفوثوامرية، ٢٠١٨) بعنوان "الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية دراسة قياسية لحالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤" أنه لا توجد علاقة تأثير بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبمعنى آخر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتأثر بالتجارة الدولية.

وهناك دراسة أخرى قام بها جلوي وصور (٢٠١٥) بعنوان "محددات الاستثمار المباشر بماليزيا من ١٩٨٠-٢٠١٥" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا بكل من النمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري. وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بهدف التحقق فيما إذا كان الانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي يتأثران بالاستثمار الأجنبي المباشر أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح

التجاري على المدى القصير والطويل، بينما يؤثر النمو الاقتصادي سلبًا على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير، وإيجابًا على المدى الطويل. كذلك دراسة داوودي (٢٠١٢) بعنوان "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر" قام الباحث بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك، إضافة إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات اقتصادية، وذلك خلال الفترة من (١٩٧٠-٢٠٠٩). وقد بينت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة تأثير سلبية بين كل من معدل الاستثمارات العادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك للأمد القصير والمتوسط، وأظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي للاستثمار العام على المدينين الطويل والقصير. أيضا أكدت الدراسة أن الانفتاح كان عامل إيجابي على المدى الطويل.

وقام الفواز (٢٠١٦) بإجراء دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن" (بيانات نصف سنوية للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣). هدف الباحث إلى معرفة الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية، إضافة إلى قياس أثر هذه الاستثمارات على تحفيز النمو الاقتصادي الأردني. استخدم الباحث نموذج تصحيح الخطأ، وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأردن. حيث إن نتائج هذه الدراسة عززت الرأي القائل بأن الاستثمار الأجنبي لا يساهم في زيادة قطاع التصنيع في البلد المضيف. بينما وضحت الدراسة أن هناك دورًا إيجابيًا للتصدير على معدل النمو في الاقتصاد. كما بينت الدراسة وجود تأثير ضعيف للتطور المالي والذي يقاس ( $GDP \times M$ ) على النمو الاقتصادي وذلك على المدى الطويل، بينما لا يوجد له أي تأثير على المدى القصير، وهذا قد يكون نتيجة هروب رؤوس الأموال الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية إلى خارج البلد المضيف. وقد أوصت هذه الدراسة

بضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتذليل كل العقبات من أجل اجتذاب المزيد من تدفقات رؤوس

المال الأجنبية إلى البلد المضيف؛ لأنها لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في البلد المضيف.

إضافة إلى ذلك فقد أجرى العبري (١٩٩٥) دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي الخاص في

سلطنة عمان" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة النظم والتشريعات التي تنظم الاستثمارات الأجنبية في

السلطنة، إضافة إلى المعوقات التي يواجهها المستثمرون في عمان. وقد أظهرت الدراسة وجود عقبات أمام

الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، وأوصت بضرورة تسهيل الإجراءات من أجل تذليل العقبات

والاشتراطات للمستثمرين في السلطنة. وفي دراسة أخرى قامت بها غرفة تجارة وصناعة عمان (٢٠٠٢)

بعنوان "الاستثمار الأجنبي في عمان الواقع والطموح". قامت الدراسة ببيان أهمية الاستثمار الأجنبي في

التنمية الاقتصادية وأهم العوامل اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما وضحت الدراسة الحوافز التي

تقدمها السلطنة وبقية دول الخليج من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية

وجود عوامل جذب تنافسية، وبناء البنية التحتية المناسبة لتمكين الشركات من العمل بسهولة، وتوفير

كافة الخدمات اللوجستية والبنية التحتية المناسبة، إضافة إلى المرونة في اشتراطات التوظيف (التعيين) على

الشركات الأجنبية في بداية مراحل العمل.

وباستخدام طريقة التحليل القياسي قامت دراسة داوود وعريبات (٢٠١٥) بعنوان " أثر الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في نمو إنتاجية الصناعات التحويلية في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٢". وهدفت إلى

تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية على المستويين الكلي والتفصيلي.

كما قام الباحث بدراسة مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على الميزان التجاري من خلال مستوى

الصادرات والواردات. أيضا تطرقت الدراسة إلى تقييم مدى تأثير قطاع الصناعة التحويلية الأردني

بالاستثمار الأجنبي. كما تناولت الدراسة أسباب ودوافع الاستثمار في الأردن، إضافة إلى توزيع هذه

الاستثمارات على الدول المستثمرة. قام الباحث باستخدام نموذج Binary/Logic، وذلك لاستخراج الإستراتيجية التي اتبعتها الشركات الأجنبية للدخول إلى السوق الأردني، ومن نتائج هذه الدراسة أنها بينت أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، حيث إن الشركات الأجنبية تستفيد من الموقع الجغرافي لزيادة صادراتها إلى الأسواق المجاورة لها. وأظهرت الدراسة ضالة تقل التقنيات من هذه الشركات إلى الشركات المحلية، حيث إنها تقوم على حماية تفوقها المعرفي والتقني من خلال عدم مشاركته مع أي شركات أخرى.

وأجرى جبر (٢٠٠٧) دراسة بعنوان دراسة تحليل العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة مقارنة (الأردن ومصر واليمن)". هدف الباحث إلى الوقوف على العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المقام عليها الدراسة. كما هدفت الدراسة إلى الوصول إلى التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في هذه الدول، إضافة إلى سبل تذليل هذه العوائق والحلول. وقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية من ٣٣٣ (٥٪) من الشركات الأجنبية العاملة في كل من الأردن ومصر واليمن وعددها ٦٦٠ شركة، والتي تستثمر في قطاع الإنتاج.

وهذه الشركات مختلفة من حيث إن جزءاً منها مملوكة كلياً للشركات الأجنبية، والجزء الآخر مملوك جزئي، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل القانونية والسياسة والاقتصادية والبنية التحتية، إضافة إلى البيئة الإدارية وبين الاستثمار الأجنبي في تلك الدول. وقد أوصت هذه الدراسة ببذل الدول المضيفة جهداً أكبر لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال اتباع المؤسسات المالية في البلدان المضيفة سياسة أكثر تنافسية تجاه الشركات الأجنبية من حيث التمويل، وضرورة توفير اليد العاملة المؤهلة والمنضبطة، إضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد المضيف. كما

أكدت الدراسة على ضرورة وجود الشفافية في الحصول على المعلومات والأنظمة والقوانين الواضحة لفض أي نزاعات قانونية.

إضافة إلى ذلك قام الخشمان (٢٠٠٤) بإجراء دراسة بعنوان "مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح". قامت هذه الدراسة لقياس أثر الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٤ وذلك باستخدام ثلاثة مقاييس وهي: نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي، ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، إضافة إلى مؤشر الأسعار العالمية على المؤشر المحلي الخاص بالسلع الصناعية. أظهرت نتائج الدراسة أنه عند زيادة حجم التجارة الخارجية يؤدي ذلك إلى تقليل مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين كل من النمو الاقتصادي والتداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح الاقتصادي حسب المقاييس التي تم استخدامها.

كما قام خصيرات والشدوح (٢٠١٥) بدراسة "أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" هدف هذا البحث إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات الدول المصيفة. أيضا ركزت الدراسة على أهم التحديات والمخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية، وأثر هذه المخاطر على الاستثمار الأجنبي. أخذت العينة من عدة دول عربية، وتم اعتماد الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات البحث. وقد أظهرت النتائج أن نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ذات تأثير معنوي موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر. أيضا توصلت النتائج إلى أن زيادة الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول. كما أشارت الدراسة إلى أن التضخم له تأثير سلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول، بينما كان أثر التضخم موجبًا في البعض الآخر إلا أنه لم يكن معنويًا.

أجرى كل من (Aziz&Mishra (2016) دراسة بعنوان " محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات العربية" وذلك في ١٦ بلداً عربياً في الفترة ما بين ١٩٨٤ إلى ٢٠١٢، وقام الباحثان باتباع تقديرات البيانات الديناميكية الخطية Arellano – Bover / Blundell – Bond. وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من الانفتاح التجاري، والتنمية المالية، والاتفاقيات التجارية التفضيلية، وحجم السوق على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى اقتصادات هذه الدول العربية. كما وضحت الدراسة أن مهارات اليد العاملة ووجود المؤسسات داخل البلد المضيف تشكلان عاملاً مهماً من عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المضيفة. وتوصي الدراسة بقيام الدول العربية بالتدرج في سياساتها الاقتصادية، بدءاً بالخصخصة ثم تحرير التجارة، بعد ذلك التحول إلى تجويد النمو الاقتصادي.

كذلك باستخدام طريقة تقدير الانحدار القيمي ذات التأثير الآلي على أساس الحدس قام (Asongu and et al. (2015 بدراسة بعنوان " المحددات الشرطية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشئة السريعة". تهدف هذه الدراسة إلى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكست خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١. أظهرت الدراسة أن المحددات الشرطية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول تعتمد على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة السابقة أو الحالية في تلك الدول. ويمكن تصنيف أهم نتائج هذه الدراسة كالآتي:

١. إن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة نمو الناتج الوطني الإجمالي للدول المضيفة يظهر بشكل أكبر في الدول التي سبقت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢. يؤثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل أكثر إيجابية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

الدول التي يكون فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى. وعليه، فإن وجود تكتلات

استثمارية كبيرة في دولة ما يساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أكبر.

٣. هناك أثر لكل من الانفتاح التجاري والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقام Kahouli and Maktouf (2015) بدراسة بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر

الأزمة الاقتصادية" باستخدام نموذج جريفتي (RTAs: A static and dynamic Gravity model)

لاختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بين ١٤ شريكاً في الاستثمار و ٣٩ بلداً مضيئاً خلال الفترة

١٩٩٠-٢٠١١. كما تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير الأزمة الاقتصادية الأخيرة على الاستثمار الأجنبي

المباشر. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود التأثير الديناميكي للأزمة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي

المباشر.

كذلك قام كل من Murshed (2015) Kinuthia and بدراسة بعنوان "مقارنات محددات

الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا وماليزيا" ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين على النمو

الاقتصادي. استخدم الباحثان طريقة بيانات السلاسل الزمنية للفترة ١٩٦٠-٢٠٠٩، والتي يتم تحليلها

في نموذج Autoregressive. وجدت الدراسة أن ماليزيا استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من

كينيا، وذلك نظراً لمجموعة عوامل هي: الاستقرار الاقتصادي الكلي في ماليزيا، والسياسات التجارية،

إضافة إلى العوامل المؤسسية والبنية التحتية. كذلك دراسة أخرى أجراها Sassi (2015) Omri بعنوان

"ربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي في بلدان شمال أفريقيا"، وهدفت هذه

الدراسة إلى معرفة العلاقة التبادلية بين كل من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنمو الاقتصادي

لثلاثة دول أفريقية وهي: تونس، ومصر، والمغرب خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١١. باستخدام أسلوب

الحظاظ المعممة (GMM)، وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث إن المستوى العالي للاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول الثلاثة.

كما أجرى Jones & Temouri (2016) دراسة بعنوان "محددات الملاذ الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر" حيث بحثت هذه الورقة دوافع وأسباب قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع خارجية للملاذات الضرائب. غطت هذه الدراسة ١٤ شركة متعددة الجنسيات في إثني عشر بلدا. وقد وجدت أن قرار هذه الشركات يرجع إلى الكثافة التكنولوجية في البلد الأم لهذه الشركات، إضافة إلى أن التنوع في الأسهمالية يدفعان هذه الشركات إلى الاستثمار الخارجي. كما أن معدل الضريبة في البلد الأم لا يؤثر بشكل كبير على قرارها في الاستثمار الخارجي.

كذلك أجرى كل من Camarero، Montolio & Tamatit (2018) دراسة بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الإسبانية". تبحث هذه الورقة بأسلوب تجريبي محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الاقتصاد الكلي، باستخدام بيانات إقليمية إسبانية خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٣. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإستراتيجية المتبعة في المناطق الإسبانية المختلفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتمد على قدرة تلك المناطق التنافسية وإمكاناتها الاقتصادية، وتعتمد هذه الإستراتيجية بشكل أقل على القدرة الإنتاجية لكل منطقة. كما أن دراسة Gupta & Ahmed (2018) بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا: هل الفساد مهم؟" سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا، ومعرفة مدى أثر مستوى الفساد على حجم التدفقات الأجنبية المباشرة. وقام الباحثان بتحليل بيانات محددات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر في خمس دول جنوب آسيا، والهند، وبنغلاديش، وباكستان، ونيبال، وسريلانكا خلال

الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٥. وبينت نتائج هذه الدراسة مستوى الفساد لا يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف، بينما يشكل حجم الاقتصاد عاملاً مهمًا في تحديد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد المضيف.

إضافة إلى ذلك قام (Cantah&et al (2018 بإجراء دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر وانفتاح السياسات التجارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلد ما، والانفتاح التجاري داخل ذلك البلد، وذلك باستخدام طريقة التحليل الأساسي للمكونات، كما تم استعمال تقنية تقدير الألواح الديناميكية SSA وذلك لتحليل حجم العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري في البلد المضيف. وقد توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف.

ودراسة أجراها (Keeley&Mtsomoto(2018 حول وجهة نظر المستثمرين بشأن "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الاقتصادات النامية" وقد وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة المتجددة ١٠٪ في العام ٢٠١٥، وذلك من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. تم التركيز في هذه الدراسة على العوامل الآتية كمحددات رئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة المتجددة: البيئة المؤسسية الظروف الطبيعية وبيئة الاقتصاد الكلي، وسياسات الطاقة المتجددة. تم إجراء مقابلات مع كثير من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتشير آراء معظم الخبراء إلى أن سياسات الطاقة المتجددة تمثل العامل الأكثر تأثيراً على الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة المتجددة إذا ما قورنت مع محددات الاقتصاد الكلي والبيئة المؤسسية. كذلك من بين العوامل التقليدية المهمة والمحددة للاستثمار في الطاقة الشمسية

وطاقة الرياح استقرار سعر الصرف الذي يوضع في اعتبار كثير من الشركات الأجنبية عند اتخاذ قرار الاستثمار الخارجي.

دراسة ٢٠١٩ (Sinha & Sengupta) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة في البلدان المتقدمة والنامية" وتبحث هذه الورقة في التأثير الديناميكي للاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الصناعية المختلفة في كل بلد من حيث الإنتاجية إضافة إلى مقارنة هذا التأثير على كل من الدول المتقدمة والنامية. وذلك باستخدام مجموعة من بيانات الأونكتاد والبنك الدولي خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٥ ويتم بحث الخصائص العشوائية للمتغيرات عن طريق إجراء اختبارات جذر وحدة لوحة مختلفة متبوعة بتقدير GMM. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على القطاع الصناعي مما يساهم في نمو هذا القطاع مع الأخذ في الاعتبار أن الدول المتقدمة أكثر تأثرًا بالاستثمارات الأجنبية من الدول النامية.

دراسة (Wang & Che, Gao, ٢٠١٨) بعنوان " الصراع التاريخي على موقع الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء: الاستثمار الياباني في الصين". تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الحروب والعداء التاريخي على الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين من حيث القرارات والأداء في موقع الاستثمار. واعتمدت هذه الدراسة على بيانات ٨٦٤٦ شركة من استثمارات اليابان المباشرة في الصين. وقد بينت الدراسة أن الشركات اليابانية المستثمرة في الصين تجنبت المواقع والمناطق الصينية التي تضررت بشكل أكبر من الاحتلال الياباني، والتي سقط فيها قتلى صينيون أكبر، مما يعني أن كثرة الإصابات والعداء التاريخي يؤثر بشكل سلبي على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات اليابانية، ويمكن التقليل من هذا الأثر السلبي من خلال العمل التطوعي المحلي لهذه الشركات، إضافة إلى الضرائب المرتفعة التي يمكن أن تدفعها هذه الشركات.

دراسة (Asif&Majid، 2018) بعنوان "الجودة المؤسسية والموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي

المباشر" وتهدف إلى دراسة تأثير كل من الجودة المؤسسية، إضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باكستان. استخدم الباحثان اختبار جذر الوحدة، إضافة إلى اختبار التكامل المشترك، نموذج التأخر الموزع Autoregressive ونموذج تصحيح الخطأ. وقد بينت النتائج أن الجودة المؤسسية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى باكستان على المدى القصير والمدى الطويل مما يعني أن أي تغيير إيجابي في هذين العاملين سينعكس إيجاباً على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باكستان.

دراسة (Shen&Puige، 2019) بعنوان "الاعتماد المكاني لقرار وضع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر: دليل تجريبي من مؤسسات الأسواق الناشئة" وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة كل من نمط الدخول للشركة الأجنبية إلى سوق البلد المضيف واختيار الموقع.

تكونت البيئة المبحوث هذه الدراسة من ١٦٢ شركة صينية تستثمر في المانجا، وقد كانت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

١. تعتمد استراتيجية دخول المستثمرين الأجانب إلى سوق البلد المضيف على الظروف والعلاقات بين الدول إضافة إلى ظروف البلد المضيف واقتصاده.
٢. يمكن أن تعتمد أنماط الدخول إلى البلد المضيف واختيار الموقع الجغرافي استراتيجيات بديلة؛ وذلك للتغلب على التحديات والعوائق التي يمكن أن تحول دون دخول المستثمر الأجنبي بشكل مباشر حيث قد يتطلب دخول المستثمر مفاضلة بين كل من نمط الدخول والموقع الجغرافي.
٣. الحاجة الملحة لمزيد من الدراسات المتعلقة بتحليل سلوك الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمستثمرين في الاقتصادات الناشئة.

دراسة (Mourao، 2018) بعنوان " ما تريده الصين من أفريقيا؟" تحليل المحددات الاقتصادية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني الخارجي " شملت هذه الدراسة ٤٨ بلدًا أفريقيًا خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ لمعرفة أسباب ودوافع الاستثمار الصيني في أفريقيا. استخدم الباحث أسلوب نماذج الحدود العشوائية. وجدت هذه الدراسة أن هناك دوافع اقتصادية لهذه الاستثمارات، وأن الشركات الصينية تفضل الدول التي تتميز بالكثافة السكانية الكبيرة إضافة إلى الغابات الكثيفة. كذلك تشير نتائج الدراسة إلى أهمية الوضع السياسي والمؤسسي لكل بلد حيث إن البلدان التي تتميز باستقرار سياسي ونظام مؤسسي جيد تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة (Kumas&Millimet، 2018) بعنوان " إعادة تقييم آثار المعاهدات الضريبية الثنائية على نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي ". سعت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير المعاهدات الضريبية الثنائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان. وهناك شواهد كثيرة على تأثير الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن تأثير المعاهدات الضريبية الثنائية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير واضح بشكل كبير. ومن هنا اعتمدت هذه الدراسة إطارًا نظريًا على أن تأثير المعاهدات الضريبية الثنائية غير متجانس عبر توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن التركيز على المتوسط الحسابي لمعرفة هذا التأثير قد لا يكون دقيقًا.

وعليه، فإن هذه الدراسة تقيم الأهمية التجريبية لمثل هذه التجانس من خلال تقدير آثار العلاج الكمي للمعاهدات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي باستخدام بيانات الفريق من ١٩٨٠-١٩٩٩. وقد بينت نتائج الدراسة أن المعاهدات الضريبية الثنائية لها تأثير إيجابي وسلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول مع تساوي التأثيرين الإيجابي والسلبي.

دراسة (Elian&Ali،Suliman، ٢٠١٨) بعنوان " المواصفات الداخلية للاستثمار الأجنبي

المباشر والنمو الاقتصادي: أدلة عبر الاقتصاديات". استخدم الباحثون بيانات من دول غرب آسيا من العام ١٩٨٠-٢٠١١ لمعرفة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي داخل البلد المضيف. استخدمت الدراسة طريقة مقدرات المربعات الصغرى ثنائية المراحل (SLS٢) لاختبار نظام المعادلات المتزامنة المقترح، كما تم التحقق من قوة نتائج الدراسة باستخدام أسلوب اللحظات المعممة (GMM) وذلك عبر إضافة ظروف اللحظة على أساس أن القيمة السابقة للمتغيرات التفسيرية غير مرتبطة بمصطلح الخطأ. وبينت نتائج الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعزز النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، وأن معدل النمو يحرك الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل بصورة إيجابية.

دراسة (Wong&Yew،Goh،2018) بعنوان "هل صادرات البضائع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي محرك النمو لدول الآسيان". تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من مدى اعتماد النمو ص٣ الاقتصادي الكبير في دول الآسيان على تصدير البضائع والاستثمار الأجنبي المباشر. واعتماداً على بيانات لوحة الآسيان خلال الأعوام من ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٦ باستخدام نمط المجموعة المتجمعة (PMG). بينت نتائج الدراسة أن صادرات هذه الدول من البضائع تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي؛ نظراً لجهود تحرير التجارة بين هذه الدول بينما في المقابل لا يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهماً في النمو الاقتصادي لدول الآسيان؛ نظراً لتركز الاستثمارات الأجنبية في دول محددة وقليلة من رابطة الآسيان مع الأخذ في الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال في مرحلة مبكرة في هذه الدول.

دراسة (Weresa&Napiorkowski،18٢٠) بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار في بلدان أوروبا الوسطى" تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الابتكار في بلدان أوروبا الوسطى. وحيث إن هناك تبايناً بين الدراسات المعتمدة على الجانب النظري والدراسات

المعتمدة على الجانب التجريبي، فإن هذه الدراسة تأخذ مقارنة ذات جانبيين بمعنى إيجاد عدم التجانس للنتائج داخل الأدبيات والفحوصات مع التجريبية الخاصة. وتبين نتائج هذه الدراسة أن هناك تأثيراً سلبياً للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل على الابتكار. بمعنى آخر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في هجرة العقول من البلد المضيف إلى الخارج بسبب أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك أصولاً لا تمتلكها الشركات المحلية في البلد المضيف. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على براءات الاختراع التي يمتلكها لا على تشجيع الاختراعات في البلد المضيف، وهذا يتضح من خلال قلة النفقات التي تنفقها الشركات المتعددة الجنسيات على قطاع البحث والتطوير في البلد المضيف.

دراسة (Shan&et al، 2018) بعنوان "جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في أفريقيا: دور الموارد الطبيعية وحجم السوق والجودة المؤسسية". وتهدف إلى معرفة تأثير كل من الموارد الطبيعية وحجم السوق إضافة إلى خمسة عوامل مؤسسية رئيسية (الصوت، والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد) على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في أفريقيا. تعتمد هذه الدراسة على تحليل الانحدار باستخدام بيانات ٢٢ بلداً للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٤. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن حجم السوق كان من المحددات المهمة التي ساهمت في تدفق الاستثمارات الصينية إلى البلدان الإفريقية بينما في المقابل لم تشكل الموارد الطبيعية عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات الصينية إلى البلدان الإفريقية. وفيما يتعلق بالعوامل المؤسسية كان لكل من الصوت والمساءلة تأثير كبير على تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة إلى أفريقيا، بينما كان تأثير كل من سيادة القانون والتحكم بالفساد بسيط على الاستثمارات الأجنبية الصينية إلى أفريقيا. وأخيراً كان هناك تأثير سلبي لكل من الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية على الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا.

دراسة (Elmawazini & et al، 2018) بعنوان " التحلل الثلاثي لنمو إنتاجية العمل والاستثمار

الأجنبي المباشر والتنمية البشرية: دليل من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية". تبحث هذه الورقة عدت عوامل تساهم في إنتاجية اليد العاملة من أهمها العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية اليد العاملة في الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية. شملت الدراسة أربعة عشر اقتصادا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢.

ولتوضيح المساهمة النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لنمو إنتاجية اليد العاملة، استخدمت الدراسة نموذجًا نظريًا بسيطًا يزيد من إنتاجية كوهلي (إنتاجية العمالة مقابل إجمالي إنتاجية العامل). باستخدام المقاييس الخاصة بمقتنيات الأسلوب العام للحظة (Blundell – Bond)، توضح النتيجة الرئيسية لانحدارات بيانات اللوحة الديناميكية تأثير إيجابي كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

دراسة (Kinda، 2018) بعنوان " البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر غير القائم على الموارد: هل تهم الضرائب؟ الاقتصاد الكلي والتمويل في اقتصاديات السوق الناشئة". شملت الدراسة ٣٠ دولة إفريقية، وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن الضرائب لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير سواء أكان الاستثمار المباشر الرأسي أم الأفقي. بينما يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي بشكل كبير بكل من التمويل والقيود على رأس المال البشري، وبشكل أقل بالقيود المؤسسية والبنية التحتية أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي.

دراسة (Gupta، ٢٠١٨) بعنوان " الاتجاهات ومحددات الاقتصاد الكلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند". سعت الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الهند خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٦. إضافة إلى معدل نمو هذه

الاستثمارات. وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار لتقدير المحددات الاقتصادية المتعددة التي تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الهند. وقد بينت نتائج الدراسة أن كلاً من التجارة الإجمالية، وحجم السوق، وسعر الصرف، والاحتياطيات، والدين الخارجي، والبنية الأساسية المادية هي المحددات الاقتصادية الرئيسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند. كما أن الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، وتشجيع المدخرات، والقانون والنظام، وتخفيض الديون الخارجية والبنية التحتية تساهم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند.

وفيما يتعلق برضا المستثمر أظهرت دراسة (Ahrend, 2000) بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا أن المستثمرين الأجانب في روسيا غير راضين عن النظام الضريبي الذي غالباً ما يتغير من فترة إلى أخرى. وقد قام الباحث بمسح آراء 50 شركة أوروبية تستثمر في السوق الروسية. كذلك اشتكى المستثمرون من عدم الاستقرار السياسي حقوق الدائنين ضعف التمويل، إضافة إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي. كذلك من التحديات التي ذكرها المستثمرون الأوروبيون في روسيا ضعف نظام المحاسبة في روسيا والفساد. كما اعتبر المستثمرون أن كلاً من مخاطر المصادرة والمضايقة من الحكومة الفيدرالية والمحلية، ومتأخرات الدفع من العملاء ذات أهمية متوسطة فقط. أخيراً، تعتبر مشكلات القوى العاملة أو الإدارة الروسية والموردين الروس والجريمة والمضاربة والمقايضة ذات أهمية متوسطة.

كذلك أجرى (Coy & Cormican, 2014) دراسة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدم هذه الدراسة نتائج تحليل عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالموقع التي تساهم في جذب الشركات اليابانية متعددة الجنسيات (MNCs) إلى السوق الإيرلندية. تم أخذ البيانات من 11 شركة يابانية باستخدام نموذج كانو المهيكل من أجل التمييز بين مستويات الرضا والأهمية النسبية لـ 23 سمة من سمات الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن الأدبيات. أظهرت النتائج أن معدل الضريبة على الشركات

في إيرلندا هو العامل الأكثر أهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات اليابانية للاستثمار في إيرلندا متبوعة عن كذب بوجود قوة عاملة ماهرة. بينما تبين أن دور الحكومة في الحفاظ على الاستقرار والقدرة على الوصول إلى الأسواق الإقليمية الكبيرة أمر حتمي، علمنا أن طبيعة السوق المحلية لم تكن مهمة على الإطلاق للمستثمرين اليابانيين. لقد وجدنا أيضاً أن مجموعات مترابطة من عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على المستثمرين اليابانيين عند الاستثمار في إيرلندا.

كما أجرى (2013) Bayraktar دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار" وتغطي الفترة من (2004-2013). هدف الباحث إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومجموعة من مؤشرات المناخ الاقتصادي في عدد من الدول النامية، وذلك قبل الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة وأثناءها. أظهرت نتائج الدراسة أن البلدان التي يوجد فيها مناخ استثماري جيد تسعى لجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية على المدى الطويل، وأن تحسن المناخ الاستثماري في الدول النامية يؤثر بشكل إيجابي على زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها. أيضاً بينت الدراسة أن مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال يتحسن بشكل ملحوظ في البلدان النامية بينما هو ثابت ومرتفع في البلدان المتقدمة.

كما أجرى الباحث (2014) Maghori باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة من (1970-2010) وذلك لدراسة "محددات الاستثمار الأجنبي في نيجيريا". وقد قام الباحث بإتباع نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث أظهرت الدراسة أن العامل الرئيسي أو المحدد الأهم لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد هو معدل الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي المحلي في المدى القصير والطويل. كما بينت الدراسة أن هناك بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على المدى الطويل على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى نيجيريا منها على سبيل المثال: سعر الصرف، التضخم، حجم رأس المال الأجنبي للدولة المضيفة، حجم الدخل القومي ومعدل الانفتاح على التجارة الخارجية. وقد أوصت الدراسة بتقليل

الاقتراض الخارجي، وزيادة تشجيع الاستثمار الداخلي، واتباع السياسات المالية التي من شأنها تقليل العجز المالي والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية، إضافة إلى تنويع الاقتصاد للتجارة والتصدير.

## ٣،١٣،٢ مناقشة ما جاء في الدراسات السابقة

إن الدراسات المختلفة التي تم الإشارة لها في هذه الدراسة، والتي تناولت العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، ودورها في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر الأجنبي، قد تمت في دول مختلفة منها ما كان في الدول المتقدمة في آسيا وأوروبا وأمريكا، والدول النامية في أفريقيا وآسيا، وقد اعتمدت على بيانات مختلفة وعينات متنوعة. كما اتبعت هذه الدراسات طرق علمية متنوعة لإختبار العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر مثل: استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، باستخدام نموذج Binary/Logic، الاعتماد على دالة كوب دوغلاس، اتباع تقديرات البيانات الديناميكية الخطية Arellano – Bover / Blundell – Bond، استخدام نموذج جريفتي (RTAs: A static and dynamic gravity model) لإختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يتم تحليلها في نموذج autoregressive، استعمال تقنية تقدير الألواح الديناميكية SSA. وقد غطت هذه الدراسات مختلف العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر أشارت دراسات كل من (بن دويش وبوطلاعة، ٢٠١٧؛ Aziz & Mishra، 2016؛ داوودي، ٢٠١٢؛ Shan & et al، 2018؛ Gupta، 2018؛ Kinithia & Murshed، 2015) إلى أهمية مجموعة من المحددات الاقتصادية في التأثير على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المختلفة منها: الحرية

الاقتصادية، الناتج القومي الإجمالي، استقرار سعر الصرف، التنمية المالية، حجم السوق، الاستقرار الاقتصادي الكلي، السياسات التجارية، القدرة الإنتاجية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التمويل، الاحتياطات، الضرائب النقدية إضافة إلى معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال أشارت دراسة إسماعيل (٢٠١٦) أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج القومي الإجمالي في السودان، كما أن دراسة (Aziz & Mrshra, 2016) بينت أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من الانفتاح التجاري، التنمية المالية، الاتفاقيات التجارية التفضيلية، وحجم السوق على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى اقتصادات الدول العربية. كذلك دراسة كل من (Kinuthia & Murshed, 2015) وجدت أن ماليزيا استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من كينيا؛ وذلك نظراً لمجموعة عوامل منها: الاستقرار الاقتصادي الكلي في ماليزيا، السياسات التجارية. وقد أوصت هذه الدراسات بتحسين مناخ الاستثمار من خلال التدرج في الإصلاح الاقتصادي بدءاً بالخصخصة ثم تحرير التجارة، بعد ذلك التحول إلى تجويد النمو الاقتصادي. أيضاً دراسة (Kinda, 2018) بينت نتائج هذه الدراسة أن الضرائب لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير سواء أكان الاستثمار المباشر الرأسي أو الأفقي. أما دراسة (Maghori, 2014) فقد أوصت بتقليل الاقتراض الخارجي وزيادة تشجيع الاستثمار الداخلي واتباع السياسات المالية التي من شأنها تقليل العجز المالي والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية، إضافة إلى تنويع الاقتصاد.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين العوامل الإدارية والقانونية والاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أشارت مجموعة من الدراسات منها (بن دويش وبوطلاعة، ٢٠١٧؛ جبر، ٢٠٠٥؛ إسماعيل، ٢٠١٦؛ جلوي، ٢٠١٥؛ Aziz & Mrshra، 2016؛ Camarero، 2018؛ Gupta، 2018) إلى كل من الفساد الإداري، حقوق الملكية، البيروقراطية، الجودة المؤسسية، الشفافية، البنية التحتية والخدمات

اللوجستية كعوامل إدارية هامة تؤثر بشكل متفاوت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالعوامل القانونية، فقد ذكرت دراسات كل من (Asif&Majid، 2018؛ جلولي، ٢٠١٥؛ Aziz&Mrshra، 2016؛ Shan&etal، 2018؛ Gupta، 2018) مجموعة من العوامل هي الاستقرار التشريعي، ضمان حقوق المستثمرين، نظام محاسبة، النظام القانوني والمعاهدات الضريبية، وأشارت هذه الدراسات إلى أن وجود استقرار تشريعي ونظام قانوني يكفل حقوق المستثمرين، ويساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وحول علاقة المحددات الاقتصادية والإدارية والقانونية برضا المستثمر أشارت مجموعة من الدراسات إلى هذه العلاقة ودورها في تحقيق رضا المستثمر الأجنبي، فقد ذكرت دراسة (Ahrend (٢٠٠٠) حول انطباع المستثمرين الأوروبيين في روسيا أن معظم المستثمرين الأجانب إشتكوا من عدة تحديات منها: عدم الاستقرار السياسي، حقوق الدائنين، ضعف التمويل، إضافة إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي. كذلك من التحديات التي ذكرها المستثمرين الأوروبيين في روسيا ضعف نظام المحاسبة في روسيا والفساد. كما اعتبر المستثمرون أن كلاً من مخاطر المصادرة والمضايقة من الحكومة الفيدرالية والمحلية، ومتأخرات الدفع من العملاء ذات أهمية متوسطة فقط. أخيراً، تعتبر مشكلات القوى العاملة أو الإدارة الروسية والموردين الروس والجريمة والمضرب والمقايضة ذات أهمية متوسطة. كما أن دراسة Wang&Che(2018)،Gao بينت أن العداء التاريخي بين الدول يؤثر على قرار المستثمرين، حيث إن الشركات اليابانية المستثمرة في الصين تجنبت المواقع والمناطق الصينية التي تضررت بشكل أكبر من الاحتلال الياباني، والتي سقط فيها قتلى صينيون أكبر مما يعني أن كثرة الإصابات والعداء التاريخي يؤثر بشكل سلبي على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن التقليل من هذا الأثر السلبي من خلال العمل التطوعي المحلي، إضافة إلى الضرائب المرتفعة التي يمكن أن تدفعها هذه الشركات.

كذلك دراسة (Coy & Cormican 2014) أظهرت النتائج أن مجموعات مترابطة من عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على المستثمرين اليابانيين عند الاستثمار في إيرلندا. فقد ذكر المستثمرون اليابانيون أن معدل الضريبة على الشركات في إيرلندا هو العامل الأكثر أهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات اليابانية للاستثمار في إيرلندا متبوعة عن كثب بوجود قوة عاملة ماهرة. بينما تبين أن دور الحكومة في الحفاظ على الاستقرار والقدرة على الوصول إلى الأسواق الإقليمية الكبيرة أمر حتمي، علمنا أن طبيعة السوق المحلية لم تكن مهمة على الإطلاق للمستثمرين اليابانيين.

أما فيما يتعلق بسلطنة عمان، فهناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، فقد قامت عدة دراسات منها (Al blushi، 2016؛ السعدي، ٢٠٠٥؛ العبري، ١٩٩٥؛ غرفة تجارة وصناعة عمان، ٢٠٠٢). حيث تناولت دراسة (Al blushi 2016) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الخاص في سلطنة عمان، وتوصلت إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير القطاع الخاص العماني محدود للغاية، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف البيئة السياسية والاقتصادية الساحقة، والهيكل الرجعي في سلطنة عمان، حيث إنها من الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط، إضافة إلى ذلك فقد أجرى العبري (١٩٩٥) دراسة الاستثمار الأجنبي الخاص في سلطنة عمان، وتوصل إلى وجود عقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تسهيل الإجراءات من أجل تذليل العقبات والاشتراطات للمستثمرين في السلطنة. وفي دراسة أخرى قامت بها غرفة تجارة وصناعة عمان (٢٠٠٢) بعنوان "الاستثمار الأجنبي في عمان الواقع والطموح" فقد توصلت الدراسة إلى أهمية وجود عوامل جذب تنافسية، وبناء البنية التحتية المناسبة لتمكين الشركات من العمل بسهولة، وتوفير كافة الخدمات اللوجستية والبنية التحتية المناسبة، إضافة إلى المرونة في اشتراطات التوظيف (التعمين) على الشركات الأجنبية في بداية مراحل العمل.

وبالنظر إلى قلة هذه الدراسات يتبين للقارئ الفجوة الكبيرة الموجودة، حيث إن هذه الدراسات لم تنطرق إلى دراسة العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل معمق، كما أن هذه الدراسات أوصت بضرورة تحسين مناخ الاستثمار في السلطنة، وتم تعريف مناخ الاستثمار على أنه مجموعة من العوامل الاقتصادية والقانونية والإدارية التي تشكل بيئة الاستثمار، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف القيام بدراسة شاملة وتفصيلية لبيئة الاستثمار في السلطنة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي مع الأخذ بعين الاعتبار مدى رضا المستثمر الأجنبي عن المناخ الاستثماري في عمان. كما أن هذه الدراسة تتميز بأنها دراسة شاملة تقوم على تحليل المناخ الاستثماري في سلطنة عمان، ومعرفة أهم مقوماته وأسبابه ودوافعه، ومعرفة حجم تدفقات رؤوس الأموال من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السلطنة بناء على مجموعة من العوامل الاقتصادية والإدارية والتشريعية التي تم ذكرها في الأدبيات المختلفة للدراسات السابقة كمحددات مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

## ١٤،٢ فرضيات الدراسة

وفيما يتعلق بالفرضيات التي تتعلق بالعلاقة بين المحددات الاقتصادية والإدارية والتشريعية ورضا المستثمر الأجنبي، فقد أشارت دراسة Shim & Kim (2008) أن المستثمر الأجنبي الذي يجد بيئة استثمار تتسم بالاستقرار في ربحية الاستثمار وأنظمة الاستثمار، إضافة إلى موقع الاستثمار كل ذلك يدفعه إلى زيادة استثماراته، ويعزز من ثقته في بيئة الاستثمار تلك. بينما المستثمر الذي يجد بيئة عمل غير مستقرة، فإن انطباعه يكون سلبياً عن المناخ الاستثماري في ذلك البلد. كذلك أشارت دراسة Sang (2012) أن المؤسسات التي تحافظ على جودة الخدمات التي تقدمها للمستثمرين، إضافة إلى تجويد هذه الخدمات وتطويرها، وكل ذلك يساهم في تحقيق رضا المستثمر، وينعكس بشكل إيجابي من خلال توسع المستثمر

في أعماله ونشاطاته في ذلك البلد. وبناء على نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بالعلاقة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (الاقتصادية والإدارية والتشريعية)، ورضا المستثمر الأجنبي، فإن فرضيات الدراسة المتعلقة بهذه العلاقة تتمثل في الآتي:

١- يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

٢- يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

٣- يوجد تأثير مباشر للمحددات القانونية على رضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، أشارت دراسات كل من (داوودي، ٢٠١٢-٢٠١٨؛ Gupta، 2018؛ Kinithia&Murshed، ٢٠١٥) إلى أهمية مجموعة من المحددات الاقتصادية في التأثير على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المختلفة منها الحرية الاقتصادية، والناتج القومي الإجمالي، واستقرار سعر الصرف، والتنمية المالية، وحجم السوق، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والسياسات التجارية، والقدرة الإنتاجية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتمويل، والاحتياطات، والضرائب النقدية إضافة إلى معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال أشارت دراسة إسماعيل (٢٠١٦) أن هناك علاقة إيجابية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج القومي الإجمالي في السودان كما أن دراسة Aziz &Mrshra (2016) بينت أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من الانفتاح التجاري، والتنمية المالية، والاتفاقيات التجارية التفضيلية، وحجم السوق على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى اقتصادات الدول العربية. كذلك دراسة كل من (Kinuthia& Murshed (2015) وجدت أن ماليزيا استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من كينيا، وذلك نظراً لمجموعة عوامل منها: الاستقرار الاقتصادي الكلي في ماليزيا،

والسياسات التجارية. وقد أوصت هذه الدراسات بتحسين مناخ الاستثمار من خلال التدرج في الإصلاح الاقتصادي بدءاً بالخصخصة، ثم تحرير التجارة، وبعد ذلك التحول إلى تجويد النمو الاقتصادي. وبناء على نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن فرضية الدراسة الرابعة تتمثل في الآتي:

٤- يوجد تأثير مباشر للمحددات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

كذلك أشارت عدة دراسات إلى العلاقة بين العوامل الإدارية والاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أشارت مجموعة من الدراسات منها: (بن دويش وبوطلاعة، ٢٠١٧؛ جبر، ٢٠٠٥؛ إسماعيل، ٢٠١٦؛ جولي، ٢٠١٥؛ Aziz&Mrshra، 2016؛ Camarero، 2018؛ Gupta، 2018) إلى كل من الفساد الإداري، وحقوق الملكية، والبيروقراطية، والجودة المؤسسية، والشفافية، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية كعوامل إدارية مهمة تؤثر بشكل متفاوت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- يوجد تأثير مباشر للمحددات الإدارية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

وفيما يتعلق بالعوامل التشريعية، فقد ذكرت دراسات كل من (Asif&Majid، 2018؛ جولي، 2015؛ Aziz&Mrshra، 2016؛ Shan&et al، 2018؛ Gupta، 2018) مجموعة من العوامل القانونية وهي: الاستقرار التشريعي، وضمان حقوق المستثمرين، ونظام محاسبة، والنظام القانوني والمعاهدات الضريبية، وأشارت هذه الدراسات إلى أن وجود استقرار تشريعي ونظام قانوني يكفل حقوق المستثمرين ساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

٦- يوجد تأثير مباشر للمحددات التشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة

عمان.

أما فيما يتعلق بعلاقة رضا المستثمر الأجنبي بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ذكرت دراسة (Ahrend (2000 حول انطباع المستثمرين الأوربيين في روسيا أن معظم المستثمرين الأجانب تأثروا بشكل كبير بمجموعة من العوامل. حيث إن حجم السوق الروسية وتوفر الموارد الطبيعية كان لهم تأثير إيجابي على رضا المستثمرين الأجانب في روسيا. كذلك شكل عدم الاستقرار السياسي، وحقوق الدائنين، والتمويل إضافة إلى استقرار الاقتصاد الكلي أهمية كبيرة للمستثمرين. كذلك من العوامل التي تأثر بها المستثمرون في روسيا نظام المحاسبة والفساد. كما اعتبر المستثمرون أن كلاً من مخاطر المصادرة والمضايقة من الحكومة الفيدرالية والمحلية ومتأخرات الدفع من العملاء ذات أهمية تأثير أقل. وأخيراً، تعتبر مشكلات القوى العاملة أو الإدارة الروسية والموردين الروس والجريمة والمضرب والمقايسة ذات أهمية متوسطة. وعليه، فإن المستثمرين في روسيا قد تأثروا بالعوامل المتعلقة بمنح الاستثمار في روسيا بشكل إيجابي وبعض الأحيان بشكل سلبي. وعليه، فإن الفرضية الثانية لهذه الدراسة هي:

بناء على ما تم توضيحه فيما يتعلق بالعلاقة بين رضا المستثمر والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن

فرضية الدراسة السابعة تتمثل في الآتي:

١- يوجد تأثير مباشر لرضا المستثمر الأجنبي في سلطنة عمان على جذب الاستثمارات الأجنبية في

سلطنة عمان.

وأشارت عدة دراسات مختلفة إلى أن هناك تأثير وسيط لرضا المستثمر على العلاقة بين محددات

الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أظهرت دراسة (Coy & Cormican (2014 أن

مجموعات مترابطة من عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على قرار المستثمرين اليابانيين في إيرلندا.

فقد ذكر المستثمرون اليابانيون أن معدل الضريبة على الشركات في إيرلندا هو العامل الأكثر أهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات اليابانية للاستثمار في إيرلندا متبوعة عن كثب بوجود قوى عاملة ماهرة. بينما تبين أن دور الحكومة في الحفاظ على الاستقرار والقدرة على الوصول إلى الأسواق الإقليمية الكبيرة أمر حتمي، علما أن طبيعة السوق المحلية لم تكن مهمة على الإطلاق للمستثمرين اليابانيين. كما أكدت دراسة (Sang 2012) أن التغيرات في كل من بيئة الأعمال والتكنولوجيا تنعكس سلبيًا وإيجابيًا على الاستثمار الأجنبي، حيث إن المؤسسات التي تواكب هذه التغيرات تحقق رضا المستثمر، ويساهم ذلك بالحفاظ على المستثمر من خلال إعادة استثمار جزء من أرباحه، وتوسيع أنشطته الاستثمارية في ذلك البلد.

وبناء على ما تم توضيحه فيما يتعلق بتأثير رضا المستثمر على العلاقة بين محددات الاستثمار

الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن فرضية الدراسة غير المباشرة تتمثل في الآتي:

٢- يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الاقتصادية وجذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

٣- يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل الإدارية وجذب الاستثمارات

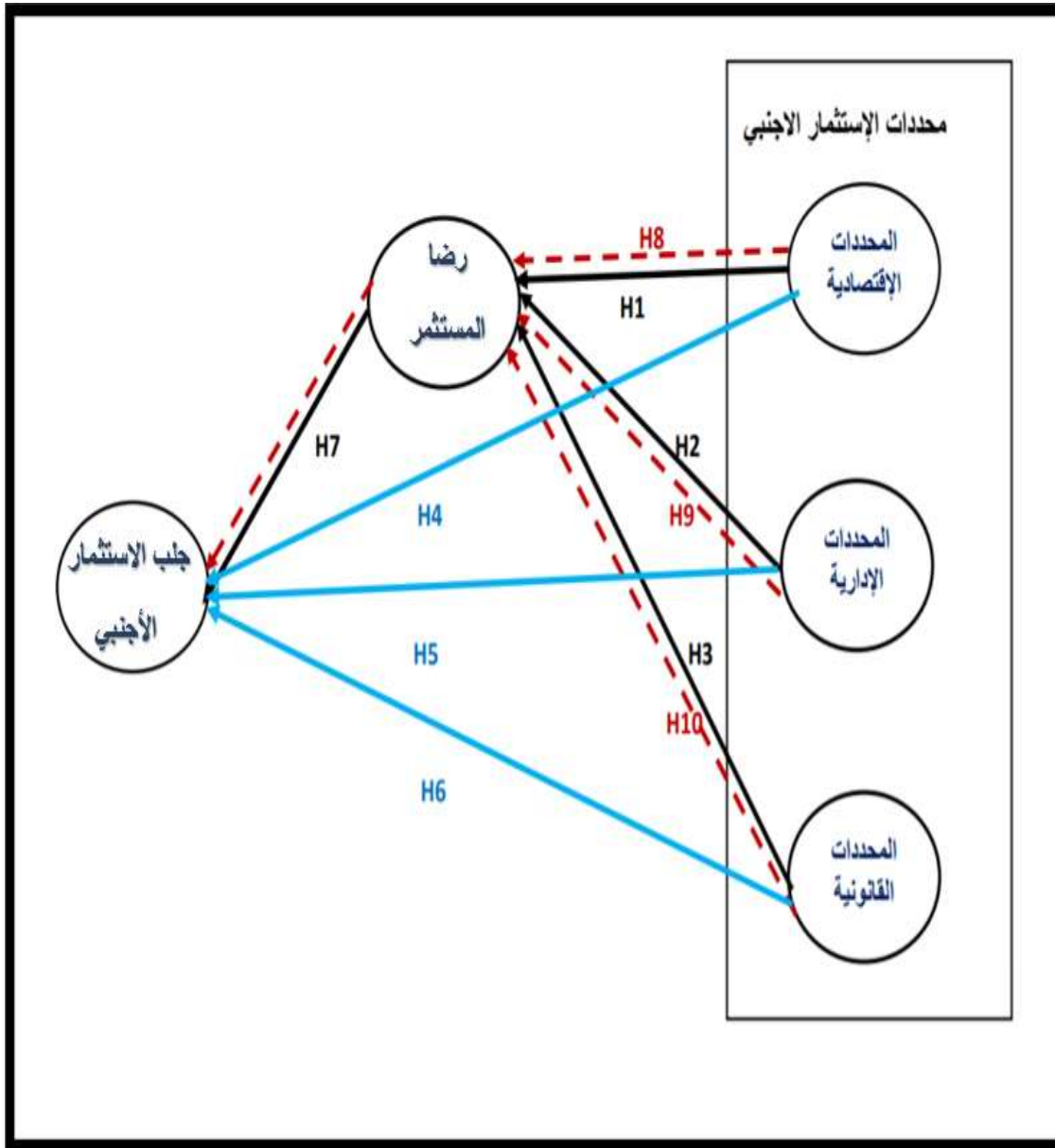
الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

٤- يوجد تأثير وسيط لرضا المستثمر الأجنبي في العلاقة بين العوامل التشريعية وجذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

وبناء على هذه الفرضيات، فإن الشكل ٢،١ يمثل النموذج الأمثل لهذه الدراسة تأسيسًا على

نظرية جون ديننج .



الشكل ٢، ١: نموذج الدراسة من إعداد الباحث تأسيسًا على نظرية جون ديننج